مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٣٦١**

يوم الخميس، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فالديفيسو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد كور
	بنغلاديش	السيد أمين
	تونس	السيدة عاشوري
	جامايكا	السيد وارد
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد شين غوفانغ
	فرنسا	السيد دوتريو
	مالي	السيد كاسي
	موريشيوس	السيد كونجول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هيوم

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

01-52421 (A)
0152421

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي بلجيكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وناميبيا يطلبون فيها دعوتهم إلى مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد موكينغو نغاي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل السيد دي رويت (بلجيكا)، والسيد غاسانا (رواندا) والسيد أنجابا (ناميبيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أوجه اهتمام الأعضاء إلى الوثائق التالية: الوثيقة S/2001/759، رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والوثيقة S/2001/774، رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا؛ والوثيقة S/2001/815، رسالة مؤرخة ١٧آب/أغسطس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام السيد العنابي.

ونظراً لعدم وجود قائمة للمتكلمين، أود أن أدعو الراغبين في الكلام إلى إبلاغ الأمانة العامة برغبتهم هذه.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد هادي العنابي.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): منذ الإحاطة الأخيرة التي قدمها للمجلس السيد كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشأن الحالة في البلد المذكور في ٢٤ تموز/يوليه، عين الأمين العام السيد آموس نامانغا نغونغي ممثلاً خاصاً له ليخلف السيد مرجان. وسيصل السيد نغونغي إلى كينشاسا اليوم. وكما يعلم أعضاء المجلس، سيقوم الأمين العام شخصياً بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بدءاً من ١ أيلول/سبتمبر. وسيرافق الأمين العام السيد غينو وغيره من كبار مسؤولي الأمانة العامة.

لا تـزال الحالـة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة بشكل عام إيجابية من وجوه عدّة. فوقف إطلاق النار على طول خط المواجهة لا يزال سارياً إلى حد كبير منذ شـهر كانون الثاني/يناير. وانتهى تقريباً فض الاشتباك بين القوات على خط المواجهة وإعادة نشرها في مواقع دفاعية جديدة. وتواصـل ناميبيـا سـحب قواهـا مـن جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة وفقـاً للجـدول الزمـني الـذي أعلنتـه الحكومـة الناميبية، كما سحبت أوغندا عدداً كبيراً من جنودها من جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة. وإضافـة إلى ذلـك، توصـل الاجتماع التحضيري للحوار فيما بين الكونغوليين إلى اتفاق بشأن موعد ومكان بدء الحوار الفعلي.

وفي الوقت نفسه، ما يزال هناك عدد من المجالات المثيرة للقلق. القتال - على الأقل قدر من القتال - لا يزال مستمرا في الشرق، بصورة رئيسية في شكل هجمات تقوم بها الجماعات المسلحة غير الموقعة على اتفاق لوساكا على قـوات التجمـع الكونغـولي مـن أجـل الديمقراطيـة والقـوات الرواندية المسلحة. ومـا تـزال الانتـهاكات الخطـيرة لحقـوق الإنسان مستمرة، وما تزال الأوضاع الإنسانية للكثيرين - في الحقيقة الملايين - من سكان جمهورية الكونغو الديمقراطيـة رديئة جدا. وسأدلي الآن بالمزيد من التفاصيل بشأن بعض هذه التطورات.

على الجـانب السياسـي، عقـد اجتمـاع تحضـيري للحوار فيما بين الكونغوليين في غـابوروني في الفـترتين مـن ٢٠ إلى ٢٤ آب/أغسطس. ونجح نجاحا ملحوظا. واتفقـت الأطراف على إجراء الحوار في أديس أبابا، ابتداء من يـوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، لفترة تقدر بـ ٤٥ يومـا تقريبـا. واشترك زهاء ٧٠ مندوبا عن الأطراف الكونغولية الموقعـة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، فضلا عن مندوبين عن المجتمع المدني وعن كل مقاطعة من مقاطعات جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الاجتماع التحضيري الذي عقد في غابوروني، والذي تمت أعماله في بيئة بناءة.

وأسفر اجتماع غابوروني أيضا عن اتفاق المشتركين بشـأن قضايـا رئيسـية مـن قبـل تحريـر الحيـاة السياسـية في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، واحـترام حقـوق الإنسـان، وإطلاق سراح السجناء السياسيين وأسرى الحرب، وحرية تنقُّل الأشخاص ونقل السلع في أرجاء البلد، وإعادة إنشاء وصلات الاتصالات في البلد وإعادة تأهيل البنيـة الأساسية وإعادة الممتلكات التي صودرت، وحماية السكان من حالات إلقاء القبض التعسفية وحماية الموارد الطبيعية من استغلالها بصورة غير شرعية وانسحاب القوات الأجنبية من البلد وفقا لاتفاق لوساكا.

وثمة تطور رئيسي آخر انبثق على هامش المحادثات التحضيريـة يتمثـل في اجتمـاع عقـد بـين الرئيـس كـابيلا وزعيمَي الثوار، السيد جان - بيير بمبا، زعيم حركة تحرير الكونغـو، والسـيد أدولفـي انوسـومبا، زعيـم (التجمـع الكونغولي من أجل الديمقراطية). وقام بتيسير هذا الاجتماع السير كيتوميلي ماسيري الذي ساهم مرارا وتكرارا في تحديد الصيغة الإيجابية لمحادثات غابوروني.

وعند اختتام الاجتماع، أعلن شـي أوكيتونـدو وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية عن انتهاء الحرب في البلد، وهذا الرأي ردده أشخاص آخرون كثيرون، بمن فيهم السيد بمبا، الذي تعـهد بمواصلـة المسـار السياسـي. بيـد أن التقارير عن التحرش ببعض الوفود السياسية المعارضة عند عودتهم إلى كينشاسا تدل على أنه ما يزال يوجد تحديات كثيرة مع اقتراب موعد إجراء الحوار في أديس أبابا.

وخـلال الأسـابيع الماضيـة، واصلـت حركتـا الثـوار إجراء تغييرات داخلية في القيادة وفي العضوية. وتدل التقارير علـى أن التجمـع الكونغـولي مـن أجـل الديمقراطيـة طـرد

١٧ عضوا من أعضائه المؤسسين البالغ مجموعهم ٥١، في حين أن الحركتين اللتين تشكلان معا جبهة تحرير الكونغو - أي، التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو - تبتعدان فيما يبدو الآن بسبب الاشتباكات التي وقعت بين قوات كل منهما في منطقة ايتوري.

وما تزال العلاقات بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف الكونغولية مرضية بصورة عامة. وتواصل البعثة التمتع، بصفة خاصة، بتعاون حسن من قِبل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن جهة أخرى، قوبل موظفو بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أحيانا بتحرشات من قِبل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في الشرق، وشرعت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في معالجة تلك التحرشات مع السلطات المعنية في عدة مناسبات.

وفيما يتعلق بالتطورات العسكرية، اكتمل فض الاشتباك وإعادة نشر القوات وفقا لخطة هراري المؤرخة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في قطاعين من القطاعات الأربعة العسكرية، ولم يتبق سوى حفنة من المواقع التي تنتظر التحقق في القطاعين الأول والرابع. وفي الحقيقة، استكملت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التحقق مما مجموعه ٨٨ من ٩٦ موقعا جديدا للنشر متفقا عليها. ويتعلق التأخر في استكمال التحقق في المواقع المتبقية في مقاطعة اكواتوير - القطاع الأول - بطلب قدمته حركة تحرير الكونغو للإبقاء على إدارتها المدنية بغية حماية السكان اتقاء للأعمال الانتقامية التي تخشى أن تقوم بها قوات الحكومة. وفي القطاع ٤، أوضح التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أنه لا يعتزم احتلال أربعة مواقع دفاعية جديدة متبقية، الأمر الذي يعتبر مقبولا بموجب خطة هراري الفرعية.

وفي الوقت نفسه، تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الإصرار على ضرورة نزع الأسلحة من كيسانغاني، حسبما يطالب بذلك مجلس الأمن في قراره ١٣٠٤ (٢٠٠٠). وبالرغم من أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية يبدو مستعدا لمناقشة القضية، لم يُحرز تقدم ملموس حتى الآن في هذا الصدد.

وأفادت الأطراف عن وقوع ما يزيد على ١٠٠ من حالات انتهاكات وقف إطلاق النار المزعومة، التي سعت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التحقيق فيها. وعلى أية حال، كشفت التحقيقات عن عدم وجود مبرر للمزاعم. وفضلا عن ذلك، ينطوي كثير من شكاوى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية على هجمات مزعومة على قواتها تقوم بها جماعات مسلحة ليست طرفا في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ومن الجدير أيضا بالإحاطة علما أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية رفض بصورة متكررة ضمان أمن المراقبين العسكريين التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية غير المسلحين باستثناء إجراء التحقيقات، الأمر الذي أدى، في عدد من المناسبات، إلى استحالة أن تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتلك المهام.

وفي الوقت نفسه، وبالاتفاق بين التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تم وزع أفرقة مراقبين عسكريين في أوفيرا وبوكافو في وقت مبكر من هذا الشهر قوبلت بترحيب حار من قِبل السكان. وأوفدت أيضا بعثة استطلاع إلى بني في ٢٠ آب/أغسطس، ويجري الآن، بينما نحن نتكلم هنا، وزع فريق تابع للأمم المتحدة في ذلك الموقع.

وفي ١٦ آب/أغسطس، أُطلقت النيران من أسلحة صغيرة على مروحية تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بينما كانت تحلق في طريقها من أوفيرا إلى كاليمي، أسفرت عن ١٤ ثقبا أحدثتها الرصاصات. ولحسن الحظ - وأقول إنها كادت أن تكون معجزة - أنه لم تحدث حالات قتل أو إصابات وأن المروحية هبطت بسلام. ومنذ تلك الحادثة، اتخذت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدابير أمن إضافية. وحتى الآن، لا تزال هوية الشخص أو الأشخاص الذين قاموا بذلك الهجوم غير معروفة، وطلبت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، ومن السلطات المحلية في المنطقة، إجراء تحقيق في هذه المسألة. بيد أن من المعروف أن العناصر المسلحة التابعة لجبهة الدفاع على الديمقراطية تعمل في هذه المنطقة بأعداد كبيرة.

ويجري حاليا إنشاء مراكز للتنسيق في إلبو وباسانكوسو وبوندي ومانونو، وستنشر وحدات حراسة في هذه المواقع في وقت مبكر من تشرين الأول/أكتوبر. ولعل أعضاء المجلس يتذكرون أنه تمت الموافقة على هذه المسألة بموجب القرار ١٣٥٥ (٢٠٠١). الغرض من هذه المراكز هو تحسين الدعم السوقي الذي تقدمه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لعملياتها داخل البلد، وبخاصة لتعزيز القدرة على الإجلاء الطبي.

ويواصل أيضا المراقبون العسكريون التابعون لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التحقق من انسحاب القوات الناميبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للجدول الزمني الذي أعلنت عنه الحكومة الناميبية التي أعلنت أن قواتها ستنسحب قبل نهاية شهر آب/أغسطس. وشوهدت أيضا القوات المسلحة الأوغندية - قوة الدفاع الشعبي الأوغندية - وهي تنسحب من مقاطعة اكواتير. بيد أن الحكومة الأوغندية أعلنت عن عزمها على المحافظة على وجود لها في بوتا وبني، في شمال شرقي البلد وفي شرقيه ريثما يتم استعراض حالة الأمن هناك.

وإذ ننتقل إلى حقوق الإنسان، تستمر الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في أرجاء البلد. ومن جانب الحكومة لا تزال الأحزاب السياسية المعارضة تقابل قيودا قاسية عندما تسعى إلى القيام بأنشطة سياسية. وتواصل المحكمة العسكرية النظر في القضايا العادية رغم تصريحات الحكومة بعكس ذلك. لقد افتتحت المحاكمة الآن في ليكاسي، بمقاطعة كاتانغا، لحوالي ٨٠ شخصا متهمين بالمشاركة في اغتيال الرئيس لورين ديزيريه كابيلا، ولكن جماعات حقوق الإنسان اشتكت من أن المتهمين لم يمكنهم الوصول إلى الاستشارة القانونية.

وفي منطقة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، ساد أيضا مناخ انعدام الأمن وسط تحركات من الجماعات المسلحة نحو رواندا. كما أن الاعتقالات التعسفية وحالات الإعدام الخارج عن الشرعية مستمرة في المنطقة. وخلال هذا الشهر أدت الاصطدامات المتكررة بين قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة في جنوب كيفو إلى القتل والسلب وتشريد السكان. وفي المنطقة التي تسيطر عليها حركة تحرير الكونغو في شمال غرب البلد، يذكر أن حالة حقوق الإنسان متدهورة أيضا.

وللوكالات الإنسانية، بصفة عامة، إمكانية الوصول إلى أقل من نصف الأشخاص المشردين داخليا البالغ عددهم مليوني شخص، في البلد بسبب الظروف الأمنية السائدة. وقد أعيقت أنشطة المساعدة الإنسانية في منطقة ايتوري بصورة خطيرة عقب ما حدث في نيسان/أبريل من قتل ستة من موظفي الإغاثة من لجنة الصليب الأحمر الدولية. ولقد ضعفت إمكانية الوصول في جنوب كيفو ضعفا بالغا في

الأشهر القليلة الماضية، وفي المناطق التي أمكن وصول الوكالات الإنسانية إليها، مثل كتانغا الشمالية، وجد أن السكان كانوا في حالة سيئة جدا، مما يثير القلق إزاء المناطق الواقعة أبعد مما يصل إليه المجتمع الإنساني.

وتشير التقارير الواردة من زونغو، البلدة الخاضعة لسيطرة حركة تحرير الكونغو في منطقة اكواتور، التي تشترك في الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى أن حوالي ٢٠ ٠٠٠ لاجئ عبروا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب حوادث الشغب الأخيرة في بانغوي.

ومن الجانب الإيجابي، غادرت أول قافلة إنسانية تحميها بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية "قارب السلام" كينشاسا بتاريخ ٣١ تموز/يوليه إلى موغالو، في منطقة اكواتور. وكانت مراكب نقل البضائع تحمل ٦٥٠ طن من اللوازم الطبية والتعليمية واللوازم الأخرى. ومن المتوقع أن تعود القافلة إلى كينشاسا بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر، مع ١ ٠٠٠ طن من القمح لتوزيعها في المدينة. كما تعمل بعثة الأمم المتحدة مع الأطراف لإنشاء لجنة رباعية معنية باستخدام النهر.

دشنت بعثة الأمم المتحدة حوالي ٣٥ من المشاريع سريعة التأثير. وحتى الآن تم البدء في مشاريع تبلغ إجمالي كلفتها ٤٥٨ ٠٠٠ دولار في أنحاء البلد، مع إيلاء الأولوية لإصلاح المستشفيات والمراكز الصحية، وتوريد المعدات الطبية، واستعادة الكهرباء، وتنقية المياه، وإصلاح المدارس.

وأثناء زيارة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدأت السيدة كارول بيلامي يوما وطنيا ثانيا للتحصين ضد شلل الأطفال في الجزء الجنوبي الغربي من البلد. وترمي الحملة، التي تجري في نفس الوقت في أنغولا وغابون وجمهورية الكونغو، إلى وقف نقل فيروس شلل الأطفال. وخلال الجولة الأولى في تموز/يوليه تم تحصين ٩,٧ مليون نسمة – ٨٤ في المائة من العدد المستهدف من الأطفال دون سن ٥ سنوات – ضد شلل الأطفال للمرة الأولى.

كما اجتمعت السيدة بيلامي بالرئيس كابيلا وزعماء الثوار، وأكدوا لها التزامهم بوقف استخدام الجنود الأطفال وتسهيل تسريح الأطفال.

وختاما، أود أن أقول إن بعثة الأمم المتحدة تواصل التخطيط والإعداد للمرحلة الثالثة من وزعها. وينوي الأمين العام الإشارة إلى الموضوع في تقريره إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ويقدم على ضوء التعاون المقدم من الأطراف المزيد من المقترحات على النحو المناسب لتمكين البعثة من البدء في عمليات المرحلة الثالثة.

وعلى نحو ما أشرنا إليه في السابق، فإن المهام التي ستواجه البعثة خلال مرحلتها الثالثة ستكون معقدة وصعبة جدا. وإن الصعوبات والأخطار المرتبطة بنزع السلاح والتسريح للفئات المسلحة، وكذلك الدلائل الأولية للنهج الذي ينوي الأمين العام اتخاذه في هذا الشأن، موضحة في آخر تقريرين له، بما في ذلك تقريره المؤرخ ٨ حزيران/يونيه (S/2001/572). وقد قامت الأطراف عند توقيعها اتفاق لوساكا بإلزام أنفسها بالانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبنزع السلاح، والتسريح، وإعادة التوطين، وإعادة الاندماج للفئات المسلحة التي ليست طرفا في الاتفاق. ومع ذلك، فنظرا لأن الأطراف لم تقدم حتى الآن المعلومات اللازمة فإن الآليات المحددة التي ينبغي أن تنزع بها أسلحة الفئات المسلحة غير واضحة بعد. وهكذا ستكون هناك حاجة إلى الدعم الكامل من جميع الأطراف لتمكين الأمين العام من أن يقدم إلى مجلس الأمن المقترحات التي يمكن أن يدعمها المجلس.

وفي التحليل النهائي، فإن نجاح نزع السلاح والتسريح وعملية إعادة الدمج سيعتمد على رغبة الأطراف

في التوصل إلى اتفاق بشأن إطار سياسي واضح وعملي. وخلال رحلة الأمين العام القادمة، سوف يشجع الأطراف على السير بحسم في ذلك الاتجاه، باعتبار أنه من الواضح عدم إمكانية وجود حل عسكري لمشكلة الفئات المسلحة، أو لهذا الغرض، للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام السيد العنابي، على عرضه وعلى إشارة، ضمن جملة أمور، إلى السيدة بيلامي.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أعتقد أن عرض السيد العنابي جاء في حينه. وكما ذكرنا، فإن الأمين العام سيزور المنطقة خلال أيام قليلة، وفي الأسبوع الماضي حدث اجتماع غابوروني بشأن الحوار الوطني، الذي أشار إليه.

وأود أن أقدم عددا قليلا من التعليقات الموجزة. وسيتكلم ممثل بلجيكا فيما بعد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أنضم إلى البيان الذي سوف يدلي به.

وتتصل تعليقاتي باجتماع غابوروني والحوار الكونغولي المشترك، وكذلك بنزع السلاح والتسريح وبرنامج إعادة التوطين، وقضية كيسانغاني، والوزع المستقبلي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والقضايا الإنسانية، والخطوات المقبلة للمجلس.

وفيما يتعلق باجتماع غابوروني للحوار الكونغولي المشترك، نود أولا أن نشير إلى أهمية حقيقة أنه انعقد. وكان الاجتماع ناجحا. وتم التوصل إلى اتفاق على الاجتماع المقبل الذي سيعقد، كما قال السيد العنابي، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا. ونود أن نقدم التحية إلى الرئيس ماسيري وفريقه. لقد أظهر الكونغوليون روحا توفيقية وبذلوا الجهود للعمل نحو المصالحة الوطنية. لقد قالوا جميعا إنهم يريدون وضع حد للحرب، والمحافظة على استقلالهم، ووحدهم الوطنية، والعمل معا لاستعادة الديمقراطية. وأعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستخلص الاستنتاجات الملائمة من العملية الكونغولية المشتركة، وأن يشجعهم عن طريق استئناف المعونة والتعاون مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعتقد أيضا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع الشعب الكونغولي باستئناف تقديم المعونة وبالتعاون مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. والتطورات الإيجابية في عملية السلام ينبغي أن يصاحبها إحراز تقدم في الحياة اليومية للشعب الكونغولي، وهو بحاجة إلى المساعدة الدولية. وأود أن أشير إلى مقالة ممتازة كتبها برايان اتوود، المدير السابق لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، الذي زار جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا. وظهرت المقالة في "ذي انترناشيونال هرالد تريبيون" في العدد الصادر في ٢٥ آب/أغسطس، وكانت تحت عنوان "الكونغو تحرز تقدما وتستحق مساعدة غربية أكثر". وفي الحقيقة أعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية في انتعاشها الاقتصادي والاجتماعي.

سيزور الأمين العام المنطقة قريبا جدا. وسيتناول عددا من المسائل التي أشار إليها السيد العنابي. وسيتكلم دون شك عن برامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج والعودة أو إعادة التوطين، وتدابير بناء الثقة بين الأطراف. أخبرنا السيد العنابي بأن عملية السلام أحرزت تقدما، وأن وقف إطلاق النار يُحترم تقريبا، وأن تقدما أحرز في فض الاشتباك، وأن الوقت قد حان لتخطي ذلك بتنفيذ خطة انسحاب القوات الأجنبية، كما طالبت بذلك الغالبية العظمى من المشاركين في اجتماع غابوروني، الذين طالبوا بانسحاب القوات الأجنبية.

كما قال السيد العنابي، من الضروري أن نتحرك قدما دون تأخير في عملية تنفيذ تلك البرامج المذكورة آنفا بالنسبة للجماعات المسلحة. ويجري الآن وضع خطة والانتهاء منها. إلا أنه لكي تنجح هذه الخطة، نحن بحاجة إلى إطار سياسي واتفاق بشأن خطة هذه البرامج بين البلدان الرئيسية ذات الشأن، ابتداء بجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، كما قال السيد العنابي إن التوصل إلى اتفاق لن يكون ممكنا إلا إذا توفرت الثقة بين زعماء هذين البلدين. ولقد كان الأمين العام على اتصال بهذين الزعيمين بمناسبة مؤتمر قمة لوساكا، وسيراهما مرة أخرى في كينشاسا وفي كيغالي. وهذان الزعيمان بحاجة إلى التقارب والعمل معا حتى يحرز تقدم في تنفيذ تلك البرامج.

وبمجرد أن تتوصل الأطراف إلى اتفاق تام بشأن تفاصيل الإطار السياسي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر الدعم المالي والمادي والمساعدة النوعية لدعم تنفيذ تلك البرامج. وعندئذ سنكون بحاجة إلى التفكر بشأن المرحلة الثالثة من انتشار بعثة منظومة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية وتوفير الدعم لها، وهذا ما ذكره السيد العنابي أيضا.

النقطة الثانية التي أثارها السيد العنابي تتعلق بتجريد كيسانغاني من السلاح. وهذه مسألة هامة، ومجلس الأمن أوضح تماما أن من الضروري تجريد كيسانغاني من السلاح وأن هذا يتوقف على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. والقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) كان واضحا جدا بشأن هذه النقطة. وقد قبلت رواندا وأوغندا أحكام ذلك القرار. والخطوة التالية هي إقناع غوما التجمع بقبوله والحصول على تعاونهم، لأنهم هم وحدهم الذين لهم قوات في كيسانغاني. واسمحوا لي بأن أذكر أن هذه المدينة أصبحت نموذجا إلى حد ما في عملية السلام. ولذلك فمن الضروري لنا تجريد سلاح كيسانغاني. والحالة الراهنة لا يمكن أن يسمح لها بأن تستمر.

إنها ليست مسألة إخلاء غوما التجمع للمدينة. المدينة بحاجة إلى تجريد من السلاح، وهذا أمر بالغ الصعوبة. وذلك الالتزام لا يؤثر على الوجود المدني لغوما التجمع، الذي يمكن أن يستمر لإدارة المدينة إلى أن تحل الأزمة. ومع ذلك، يجب على غوما التجمع أن تسحب قواتها العسكرية من مدينة كيسانغاني.

هناك نقطة أخرى تتعلق بأهمية مواصلة الأطراف التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومسألة نشر القوات في المستقبل التي أشار إليها أيضا السيد العنابي. وتكلم السيد العنابي عن تعاون الأطراف مع البعثة. ومجلس الأمن يجب ألا يقبل أن يتعرض أفراد الأمم المتحدة إلى تهديدات أو ضغوط. هذه مسألة هامة يعتمد عليها بوضوح نشر قوات البعثة في المستقبل. وقد أمدنا السيد العنابي بمعلومات مفيدة، بما في ذلك ما يتعلق بمراكز التنسيق الأربعة، وبشأن التطلع إلى المرحلة الثالثة. ونحن سندعو إلى الانتشار المقبل وإلى زيادة أعداد أفراد البعثة، وبخاصة الانتشار التدريجي في الجزء الشرقي من البلاد.

وأشار السيد العنابي أيضا إلى المسائل الاقتصادية والإنسانية ومسائل حقوق الإنسان. وقال إن الحالة الاقتصادية والإنسانية لا تزال تمثل كارثة بالرغم من التقدم الذي أحرزته بالفعل في ظروف صعبة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وإعادة فتح النهر، التي أشار إليها، ستكون متنفسا للشعب الكونغولي وستتيح توفير الإمدادات للمدن بشكل أفضل. ويجب على الأطراف أن تساعد البعثة في إعادة المرور النهري، البالغ الأهمية للشعب الكونغولي.

فيما يخص مسائل حقوق الإنسان، من الضروري أن تواصل كل الأطراف العمل وأن تزيده بشكل حازم لتحقيق

احترام حقوق الإنسان في كل المناطق الواقعة تحت سيطرها. وبالاشتراك مع المقرر الخاص السيد غاريتون، يخطط المجلس للبقاء يقظا بشأن هذه المسألة. ولا يمكن أن تكون هناك تسوية أو مصالحة إذا أفلت الذين ينتهكون حقوق الإنسان من العقاب.

ومسألة أخرى ركز عليها المجلس هي استتراف الموارد. في نيسان/أبريل تلقينا تقريرا من فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أعقاب نشر ذلك التقرير، لاحظنا إدراكا متناميا من جانب المجتمع الدولي لهذا الاستتراف، الذي يعتبر وقود الصراع وأحد أسباب انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة نتيجة للاستتراف. ومجلس الأمن بحاجة إلى تنفيذ تدابير ملائمة للقضاء على الاستغلال غير القانوني للموارد. ونأمل أن تبين وثيقة فريق الخبراء المقرر نشرها هذا الخريف أن تقدما أحرز في هذا المجال.

اسمحوا لي بأن أتكلم باختصار عن طبيعة الجدول الزمني. وأن المجلس سيستمر في متابعة مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن كثب. وفي الأسبوع القادم، سنجتمع مع سير كيتوميلي ماسيري، وسيط الحوار بين الطوائف الكونغولية. وفي مرحلة لاحقة ينوي المجلس دعوة أعضاء اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا للحضور إلى نيويورك مرة أخرى، وهؤلاء يجري معهم المجلس حوارا مستمرا. وأعتقد أن الأعضاء يذكرون أهم دعوا إلى هنا في شهر شباط/ فبراير الماضي وأن المجلس، خلال بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة في أيار/مايو، قابل كل أعضاء اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا.

وبمناسبة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، ستتاح لنا فرصة لمزيد من الاتصالات، لأنني أفهم أن معظم بلدان المنطقة ستمثل على أعلى مستوى خلال مؤتمر قمة الطفل المقرر عقده من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر.

وفي الوقت نفسه نتمنى للأمين العام، الذي سيذهب إلى المنطقة، النجاح الكامل. ونفهم أن ممثله الخاص الجديد، السيد نغونغي، سيصاحبه في هذه السفريات. ونحن نرحب بتعيين ووصول السيد نغونغي. وننتهز هذه الفرصة لنحيي السيد مرجان لعمله البارز، كما قلت له قبل أيام قليلة، قبل أن يختتم مهمته في كينشاسا.

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد هادي العنابي لإحاطته الإعلامية المفيدة جدا، كالعادة. إن الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال ذات أهمية قصوى ويجب أن يراقبها المجلس عن كثب. بعد الخطوات الكبيرة التي تحققت في أوائل هذا العام فيما يتعلق بفض اشتباك الأطراف وانتشار المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ظلت الحالة مختلطة. ولا نزال نعتقد أن التحديين الرئيسيين لتحقيق المزيد من التقدم هما، أولا، وقف كل أنواع الدعم للقوات السلبية العاملة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وثانيا، بدء الحوار بين الطوائف الكونغولية.

إن نتائج اتصالات المجلس الأخيرة بالرئيس كابيلا والرئيس كاغامي على التوالي تبين قدرا من نقص توفر الإرادة السياسية للتحرك من الوضع الراهن. وتبين أيضا عدم توفر الحوار بين رئيسي الدولتين. وهذا أمر يؤسف له، وذلك لأن التقدم الذي يحتاج إليه بشدة فيما يخص، بشكل خاص نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الاندماج والعودة أو إعادة التوطين بالنسبة للفصائل المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن في الحقيقة تحقيقه إلا

عـن طريـق الـتزام سياسـي مشـترك مـن جـانب حكومـتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

وبينمـا لم يلتـق الرئيـس كاغـامي مـع الممثلـين حـتى الآن، فإن الرئيس كابيلا ينكر كـل المزاعـم الـتي تشـير إلى أن حكومته تؤيد القوات السلبية العاملة في شـرق البـلاد. وهـذه المسألة علـى جـانب كبـير مـن الأهميـة. وغـني عـن البيـان أنهـا تجعل الحديث عـن التجريـد مـن السـلاح والتسـريح وإعـادة الإدمـاج وإعـادة التوطـين أو الإعـادة إلى الأوطـان، حديثـا لا معنى له إذا كان التسلح يجري على قـدم وسـاق في الوقـت نفسه. وإننا نحث الأمين العام والدول الأعضاء التي لها بعثات دبلوماسـية في المنطقـة علـى مواصلـة حـث الأطـراف علـى معالجة هذه المسألة. ومن الأهمية بمكـان إعـادة تنشـيط الحـوار بين زعمـاء جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة وروانـدا. وأود أن أذكـر في هـذا الصـدد أن حكومـتي تفكـر في تقـديم مسـاعدة مالية طوعية لأنشطة التجريـد مـن السـلاح والتسـريح وإعـادة الإدمـاج وإعـادة التوطـين في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة. غـير أننـا نفضـل أن نحصـل علـى معلومـات إضافيـة - كمـا أسلفنا - قبل البت في هذا الموضوع.

ثمة تقـارير مختلطـة وردت عـن الاجتمـاع التحضـيري للحـوار بـين الأطـراف الكونغوليـة، الـذي انعقـد في غـابوروني في الأسبـوع الماضـي. إنها علامـة إيجابية في حـد ذاتهـا أن ينعقـد هـذا الاجتمـاع التحضيري الأول من نوعـه. وممـا فـهمناه، فـإن الأطراف المشاركة في الاجتمـاع كـانت علـى وشـك التوصـل إلى اتفـاق لإطـلاق سـراح جميـع السـجناء السياسـيين وأسـرى الحـرب، ورد الممتلكـات والبضـائع الـتي تم الاسـتيلاء عليـها. ونـأمل أن يمـهد الاجتمـاع المقبـل في أديس أبابـا الطريـق لبـدء الحـوار الفعلـي. ونشـجع ميسـر الحـوار، السـير كيتوميلـي ماسيري وفريق العـاملين معـه علـى مواصلـة جـهودهم لتيسـير بدء الجوانب الأكثر أهمية للحوار بصورة عاجلة.

وتشعر النرويج بقلق بالغ إزاء وضع حقـوق الإنسـان في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة. واسمحـوا لي أن أكتفـي بذكر ما نشعر بالقلق حياله بشكل خـاص وأعـني بـه أوضـاع الكثير من الأطفال المستضعفين.

وعـلاوة علـى ذلـك، وأخـيرا، فقـد شـعرت الـنرويج بقلق شديد لدى علمها بأن إحدى مروحيـات الأمـم المتحـدة قد تعرضت لنيران بعض المسلحين المجهولين في الجـزء الشـرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه هي المـرة الثانيـة الـتي تطلق فيها النيران على مروحية للأمم المتحدة منذ انتشار بعثة منظمة الأمـم المتحـدة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة. لـذا، سيكون مـن المفيـد موافاتنـا بسـير تحقيقـات الأمـم المتحـدة في هذه المسألة، بعدما سمعناه مـن السـيد العنـابي، مسـاعد الأمـين العام، هنا اليوم. فلا يجوز أن نتساهل إزاء أعمال العنف ضـد بعثة الأمم المتحدة تحت أي ظرف.

السيد كاسي (مـالي) (تكلـم بـالفرنسية): اسمحـوا لي بأن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم إلى هذه الجلسة الإعلاميـة بشـأن الحالـة فيمـا يتعلـق بجمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة بعـد انعقـاد لقـاء غـابوروني. كمـا أود أن أشـكر مسـاعد الأمـين العـام لشـؤون عمليـات حفـظ السـلام، السـيد الهادي العنابي، على بيانه.

لطالما قلنا إن استعادة السلام والاستقرار في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة ترهـن بنجـاح الحـوار بـين الأطـراف الكونغوليـة. واليـوم، يرحـب وفـد بـلادي بانعقـاد لقـاء غابوروني ونتائجه المشجعة جدا، إذ أنـه حـدد موعـد ومكـان إجـراء الحـوار الكونغـولي الـذي طـال انتظـاره، والـذي يعـد أساسيا بالنسبة لعملية لوساكا. ونضم صوتنا إلى أصوات مـن قـالوا إن لقـاء غـابوروني قـد بـث روحـا جديـدة في اتفاقـات لوساكا للسلام.

ولاحظنا مع الارتياح أيضا أن لقاء غابوروني، إلى جانب تحديد موعد ومكان وإجراءات الحوار الكونغولي، سمح أيضا باتخاذ قرارات هامة تتعلق بمشاكل أخرى تحول دون التوصل إلى حل سياسي للصراع المعقد للغاية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويود وفد بلادي أن يهنئ ميسر الحوار، السير كيتوميلي ماسيري، الذي نجح في تنظيم اللقاء الذي كان يبدو مستحيلا. ونود أيضا أن نتقدم بالتهنئة إلى جميع المشاركين في لقاء غابوروني.

إن نجاح لقاء غابوروني ينبغي ألا ينسينا أن الطريق لا يزال طويلا قبل أن يمكن وصف مسيرة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنه لا رجعة فيها. وهذا هو السبب الذي يدفع وفدي إلى المطالبة باستمرار ببدء المرحلة الثالثة من انتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي ينبغي للمجلس ألا يؤخره.

أما بالنسبة للمسائل المتعلقة بتجريد المجموعات المسلحة من السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتوطين أو الإعادة إلى الأوطان، فإننا نتفق مع الأمين العام كوفي عنان، في أن التصميم القوي للمجلس سيكون حاسما. ويحدونا أمل كبير في إمكانية إحراز تقدم بشأن هذه المسألة خلال زيارته المقبلة للمنطقة.

ومن الضروري أن نبين اليوم مصداقية المجلس والتزامه حيال جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الأطراف أيضا أن تمتثل لطلبات المجلس. ونعتقد كذلك أن على المجلس أن يواصل التشجيع على استمرار حوار الثقة بين زعماء المنطقة، كيما يتسنى إيجاد حل نهائي ومقبول لموضوع الجماعات المسلحة.

وختاما، يوجه وفدي نداء إلى الأطراف بأن تتحلى بضبط النفس وإبداء الروح التوفيقية، والشعور بالمسؤولية وحسن النوايا حتى يكون لقاء أديس أبابا الذي سيعقد يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر نجاحا حقيقيا يسمح بتنفيذ الجانب الآخر من اتفاق لوساكا.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نشكر السيد الهادي العنابي، مساعد الأمين العام، بإدارة عمليات حفظ السلام، على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي وافانا بها صباح هذا اليوم.

تنعقد جلسة اليوم في مرحلة بالغة الدقة من عملية السلام. وهذه فرصة لنا وللدول المشاركة الأخرى لتقييم الوضع معا والتعرف على السبل والوسائل الكفيلة بدعم وتسريع عودة الأمور إلى مجراها الطبيعي وعودة السلام والمصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب أيضا بتعيين السيد آموس نامانغا نغونغي، الممثل الخاص الجديد للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نؤكد له كل دعمنا في المهمة الجسيمة التي تنتظره.

لقد لاحظنا النتيجة الإيجابية التي تمخض عنها الاجتماع التحضيري للحوار بين الأطراف الكونغوليين، الذي عقد خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آب/أغسطس في غابوروني. ونرحب بالقرار الذي اتخذه المندوبون الذين حضروا الاجتماع التحضيري لعقد لقاء جديد في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. لقد تحققت خطوة أولى وهامة في الاتجاه الصحيح، فلأول مرة منذ اندلعت الحرب قبل ثلاثة أعوام، يلتقي ممثلو الحكومة وحركة المتمردين وأحزاب المعارضة وجماعات المجتمع المدني. ونرحب بنهج المصارحة والمصالحة الذي اعتمدته كافة الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا. وهذا دليل واضح على وجود الرغبة في السلام والمصالحة لدى الكونغوليين بوجه عام.

ونثني على الكونغوليين على ذلك ونشجعهم على مواصلة جهودهم.

ويعرب وفد بلادي عن الامتنان للسير كيتوميلي ماسيري، ميسر الحوار الكونغولي، على الجهود الحثيثة التي بذلها في تنظيم الاجتماع التحضيري. ومن الأهمية بمكان الآن أن يشجع المجلس ميسر الحوار والشعب الكونغولي على الإبقاء على الزخم الراهن من أجل المرحلة التالية من الحوار ذاته. ولطالما شددت موريشيوس باستمرار على الحاجة إلى كفالة عملية حوار مفتوح، وتمثيلي، وشامل، على أن يضم المجتمع المدني والمرأة الكونغولية - ونأمل أن تظل هذه التوجهات التمثيلية والشاملة قائمة.

وإذ يستمر التحضير للحوار الكونغولي، ينبغي ألا تغيب عن بالنا الجوانب الأخرى الهامة في مسيرة السلام. ويرى وفدي أنه سيكون على المجلس أن يتناول القضايا التالية على سبيل الأولوية.

أولا، ينبغي حث الأطراف في اتفاق لوساكا الآن على أن تعكف بصورة فعالة وملحة على إتمام خططها الشاملة لانسحاب القوات الأجنبية وتجريد الجماعات المسلحة من السلاح وتسريحها، وإعادة إدماجها وتوطينها أو إعادتها إلى الأوطان.

ثانيا، إن هذه العملية ينبغي أن تبدأ دون إبطاء. وعلى المجلس أيضا أن يبدأ في إيلاء الاهتمام الواجب لموضوع الانتعاش الاقتصادي للبلد بحيث يرافق عملية التجريد من السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتوطين والإعادة إلى الأوطان. وبينما نقر بأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أصبحا يدركان ضرورة قيامهما بدور هام في الانتعاش الاقتصادي للبلد، فقد تكون خطوة إيجابية إلى الأمام لو عقدنا في المستقبل القريب مؤتمرا للتبرعات بضم المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف.

ثالثا، إن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستحتاج إلى قوام إضافي في هذه المهمة الهامة التي ستطلب منها خلال المرحلة الثالثة. ويعتقد وفدي أنه ينبغي النظر إلى المرحلة اللاحقة بكل الجدية التي تستحقها، وخاصة مسألة قوام البعثة، الذي نشدد مرة أخرى على أنه ينبغي أن يكون متوائما مع المهمة التي تنتظرها.

إن الوقف التام للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو هدف ينبغي للمجلس أن يحققه بشكل حثيث. ونفهم أن فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتواجد في المنطقة حاليا. ونناشد جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تماما مع هذا الفريق. ونشدد على أن الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ملك لشعب هذا البلد وحده. وندين أي استغلال غير قانوني، خاصة على يد بعض العناصر الأجنبية. ومن هذا المنطلق، يتطلع وفد بلادي إلى التقرير الذي سيقدمه فريق الخبراء.

وبالرغم من التقدم المحرز في عملية السلام فإننا لم نصل بعد إلى وضع لا رجعة فيه. إننا نحث كل أطراف اتفاق لوساكا على الالتزام التام بتنفيذ الاتفاق والعزوف عن أي عمل قد يقوض العملية. ويعتري وفدي قلق خاص إزاء الأحداث والتقارير الأخيرة التي أبلغنا بها، وهي الخاصة بإطلاق النار على الطائرة العمودية التي تستخدمها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت سابق من هذا الشهر، ولحسن الحظ بدون أية خسائر بشرية. إننا ندين هذا العمل ونهيب بكل الأطراف، الموقعة على اتفاق لوساكا وغير الموقعة عليه، أن تتعاون بالكامل مع البعثة.

ومن الضروري إدانة الوضع الراهن في كيسانغاني بعبارات لا لبس فيها. فلا يمكن للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أن يواصل تحديه لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن نزع سلاح كيسانغاني. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل ممارسة كل الضغوط الممكنة على التجمع لكي يمتثل لقرارات مجلس الأمن.

كذلك فإن أنشطة الجماعات المسلحة في شرق البلاد أيضا مصدر قلق خطير. ولا بد من إنهاء كل الدعم لهذه الجماعات المسلحة على الفور.

وهناك تقارير تفيد بأن جبهة تحرير الكونغو التابعة للسيد بيمبا لا تنسحب من إقليم إكواتور كما يفترض. ونحن نناشدها أن توفي بالتزامها السابق وأن تسحب قواتها في أقرب وقت ممكن.

إن الحوار بين زعماء المنطقة، ولا سيما زعماء جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي، يبدو كأنه تباطأ، إن لم يكن تلاشى. ونشعر أنه من الأهمية أن يجري زعماء المنطقة اتصالات بعضهم مع بعض كإجراء لبناء الثقة. وينبغي أن يشجع المجتمع الدولي الزعماء على الدخول في حوار كلما أمكن ذلك. وفي هذا الصدد، يقترح وفدي أن يقوم الأمين العام، الذي سيزور المنطقة قريبا، بتيسير المزيد من الاجتماعات المتكررة بين الزعماء.

أخيرا، يكرر وفدي نداءه من أجل احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني في كل الأراضي الكونغولية. كذلك ندعو الوكالات الإنسانية إلى مساعدة المحتاجين في البلد.

السيد وارد (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أهنئكم على عقد هذه الجلسة الإعلامية بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه الجلسة هي متابعة منطقية لاستعراضنا الشامل الأخير في تموز/يوليه وهي بمثابة قياس للتقدم المحرز منذ ذلك الحين في كل جوانب عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر التطورات في عملية السلام، وهي الإحاطة التي غطت جميع جوانب الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترحب جامايكا بالتطورات الإيجابية في الحوار بين الأطراف الكونغولية وبخطط عقد الجولة الأولى من المحادثات في تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا. والآن، بعد أن تم تحديد الموعد والمكان لإجراء الحوار، نشجع جميع الأطراف على التعاون الكامل مع الميسر بحيث يمكن تحديد المستقبل السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كلنا نعلم أن الحوار الوطني، خاصة في إطار جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليس عملا سهلا على الإطلاق. وفي هذا الصدد، يجب أن تسود روح التوفيق والوحدة في المحادثات إذا كان يراد لها أن تحقق نتيجة ناجحة.

ونرحب بموافقة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على البدء في حوار من أجل المصالحة الوطنية قبل انسحاب الجماعات المسلحة. ويسعدنا على وجه الخصوص أن الرئيس كابيلا والسيد بيمبا وزعماء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية قد اجتمعوا على هامش اجتماع غابوروني وكانت تصريحاتهم اللاحقة مشجعة بالفعل.

ورغم أننا نقر بالحاجة إلى المصالحة على صعيد الموقعين على الاتفاق وأطراف الصراع، فإنه يجب الاعتراف بأن المجتمع المدني، ولا سيما النساء، يجب أن يكون له دور رئيسي في الحوار. ونتطلع إلى الاستماع للسير كيتوميلي ماسيري عندما يلتقي بمجلس الأمن في وقت لاحق. وأود الاستماع إلى السيد العنابي عما إذا كانت هناك استجابة إيجابية للدعوة بزيادة عدد العضوات بالوفود المشاركة في الاجتماع التحضيري.

كذلك ننوه إلى التقارير التي تتحدث عن التسريح الوشيك للجماعات المسلحة وفض اشتباكها. ويشجع الوفد الجامايكي كل الجماعات المسلحة في هذا الصدد على التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إعداد وتنفيذ خطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة للأوطان أو إعادة التوطين ووقف جميع أشكال التعاون مع القوى الهدامة. ويبقى نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادتها لأوطانها أو إعادة توطينها ذات أهمية حاسمة لعملية السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وننوه إلى الخطط الأخيرة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لاتخاذ الخطوات الأولى، ونحث كل الجماعات على التعاون.

ويهنئ وفدي ناميبيا على الوفاء بالتزامها بسحب جميع قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول نهاية آب/أغسطس ونشيد بأوغندا لمواصلتها عملية الانسحاب.

إلا أننا ما زلنا قلقين إزاء الأنباء المؤسفة بشأن تجنيد الأطفال المحاربين ونطالب بأن تمتنع الجماعات المسلحة عن مثل هذه الممارسات. ويبقى الوضع الإنساني، لا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، باعثا على القلق. فالإحصائيات تشير إلى أن المشردين داخليا يزدادون بأعداد كبيرة وأن الاستجابة الإنسانية إلى الحاجة الإنسانية غير مناسبة بشكل مؤسف. وبينما نشيد بتحقيق بعض التحسن فإن الواقع هو أنه ما زالت هناك حاجة لبذل المزيد في هذا المجال. ونطالب الجماعات المسلحة بالتعاون الكامل مع عمال الإغاثة من أجل السماح لها بإمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين.

وما يشكل أيضا قلقا كبيرا لوفدي التقارير المستمرة بشأن وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان و انتهاكات للقانون الإنساني الدولي بأنحاء عديدة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وكما تشير التقارير، فإن مرتكبي هذه الانتهاكات يبدون القليل من الاحترام للسكان المدنيين ويمنعون حتى إيصال المعونة لتخفيف معاناة الشعب. هذه الحالة تدعو للأسف ولا يمكن التسامح معها.

وكما أشار السيد العنابي فإن المحاكمات العسكرية مستمرة ولا توجد حماية لحقوق المتهمين. يجب أن أذكر كل المعنيين بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدل.

ونشاطر الشواغل التي عبر عنها آخرون قبلنا بشأن نقص التقدم في نزع سلاح كيسانغاني، ونناشد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية مرة أخرى أن يتعاون مع بعثة المنظمة. وهناك بوادر بأن التجمع بدأ في التعاون إلا أن هناك طريقا طويلا حتى يصل ذلك إلى المستوى المرضي. كذلك نطالب التجمع بالتحقيق السريع في حادث إطلاق النار على طائرة البعثة العمودية وبضمان سلامة أفراد البعثة في المناطق الخاضعة لسيطرة التجمع.

أخيرا يؤكد وفدي على أنه لا يمكن حل الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون أخذ الإطار الإقليمي في الاعتبار. وعلى ضوء هذا، ندعو مرة أخرى لعقد مؤتمر لمنطقة البحيرات العظمى نعتقد أنه أمر حتمي للسلام الدائم في المنطقة. ويحدونا الأمل بأن تتم ترجمة روح الوحدة، التي بدأت تظهر في الحوار بين الأطراف الكونغولية، على الصعيد الإقليمي حتى يتم ضمان السلم والتنمية المستدامة لكل أنحاء منطقة البحيرات العظمى.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نكرر عبارات الامتنان الموجهة إلى مساعد الأمين العام السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية الهامة والمفيدة جدا. والوفد الروسي سعيد بشكل عام بالتقدم المحرز في التسوية السلمية للصراع في جمهورية الكونغو

الديمقراطية. ومهما كانت هشاشة التقدم فإن الوضع اليوم في ذلك البلد هو في تغيير مدهش للأفضل، مقارنة بالصورة التي شهدناها قبل بضعة أشهر فقط.

ونحيط علما بعملية فض اشتباك القوات التي أوشكت الآن على الاكتمال، تحت سيطرة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد غادرت بعض القوات الأجنبية جمهورية الكونغو الديمقراطية بالفعل. ونرحب بما أعلنته القيادة الناميبية من اعتزامها إتمام انسحاب الوحدة التابعة لها من جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول ٣٠ آب/أغسطس، وبتكثيف الحوار بين زعماء جمهورية الكونغو الديمقراطية وزعماء الدول المجاورة بشأن كفالة الأمن المتبادل. وتعرب روسيا عن تأييدها لتلك العملية وتتمنى لها كل نجاح.

ونرى في اجتماع غابوروني التحضيري للحوار فيما بين الأطراف الكونغولية حدثا في المقام الأول من الأهمية، إذ اتفق المشاركون على جدول للأعمال وموعد للبدء في الأعمال الموضوعية. وتثني روسيا على الجهود التي بذلتها جميع الأطراف المشتركة في الأعمال التحضيرية لذلك الاجتماع، وبصفة خاصة ميسِّر الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية، الرئيس ماسيري. ونرحب كذلك ببدء المفاوضات المباشرة بين رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية وقادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وجبهة تحرير الكونغو، كما نرحب بالبيانات التي أدلوا بها والتي تشهد بعزمهم الثابت الذي لا رجعة فيه على التخلي عن طريق الحرب والأخذ بأسباب الحوار والمصالحة الوطنية. ونتوقع أن تترجم تلك البيانات في القريب العاجل إلى عمل ملموس لدفع عجلة السلام قدما إلى الأمام. وتعتزم روسيا من جانبها أن تفعل كل ما في وسعها لكفالة تمتعهم بالدعم المستمر من المجتمع الدولي.

ونرى أن من بين العناصر ذات الأولوية امتثال قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية للمطالبة بجعل كيسانغاني منطقة منزوعة السلاح، على النحو الوارد في قراري مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) و ١٣٥٥ (٢٠٠١). وليست هذه غاية في حد ذاتها، وإنما يمليها الهدف الأوسع نطاقا المتمثل في تطبيق تصور عام لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن هذا المنطلق، نرجو أن تحسن قيادة التجمع بشكل حاسم تفاعلها مع البعثة.

ومن الواضح لنا أنه إذ يحقق الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية والحوار الإقليمي بشأن الجوانب السياسية لتسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما، سيصبح من المهام ذات الأولوية المتزايدة نزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة الأجنبية الوارد ذكرها في مرفق لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وتسريح هؤلاء الأفراد وإعادة دمجهم وإعادتهم إلى أوطانهم أو إعادة توطينهم.

ونؤكد مجددا موقفنا المتمثل في أن هذه العملية يجب أن تكون طوعية وأن تحظى بدعم جميع الأطراف المشتركة في الصراع. ونرى أن تلك الشروط عنصر ضروري للمشاركة العملية من جانب الأمم المتحدة في اتخاذ تدابير لدعم هذه العملية. ونرى من المنطقي من الوجهة النظرية إيلاء أولوية عالية لبناء الثقة في المقاطعات الشرقية، حيث أنشطة تلك الجماعات المسلحة آخذة في الازدياد. ويعرب وفدي عن استعداده لتناول التوصيات المناسبة التي تقدمها الأمانة العامة في هذا الشأن بالدراسة المتأنية.

ونرى احتمالات تسوية هذه المشكلة على المدى البعيد ضمن السياق العام لإضفاء الديمقراطية على الحياة السياسية بجميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى وتطبيع العلاقات بين الطوائف الإثنية فيها.

ويساورنا القلق من جراء المعلومات المثيرة للاكتئاب البالغ بشأن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونهيب بجميع الأطراف أن تتخذ الخطوات الضرورية لإصلاح الحالة، والتعاون مع العاملين الدوليين في مجال المساعدة الإنسانية على كفالة سبل وصولهم إلى من هم في حاجة إلى مساعدتهم.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئكم يا سيدي الرئيس على الترتيب لهذه الإحاطة الإعلامية العلنية عن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أشكر السيد العنابي، كما فعل الآخرون، على الإحاطة الشاملة والمفيدة التي قدمها اليوم، وأن أوجه من خلاله الشكر أيضا لموظفي الأمانة العامة وأفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على العمل الذي يقومون به في تعزيز السلام والمصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أضم صوتي إلى الآخرين بالنيابة عن وفدي متمنيا للأمين العام كل التوفيق في زيارته المقبلة لهذه المنطقة.

ومع أن إحاطة اليوم، كما قال السيد العنابي، مشجعة من بعض جوانب هامة، فإنها تثير أيضا شعورا بالإحباط إزاء بطء التقدم المحرز في مجالات أخرى. فقد تفاءلنا بدرجة معقولة بشأن احتمالات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدى عودة بعثة المجلس منها في نهاية شهر أيار/مايو. ثم أعربنا خلال المناقشة المفتوحة الأخيرة التي عقدت في ٢٤ تموز/يوليه بشأن هذه المسألة عما يساورنا من قلق لبطء التقدم المحرز وأشرنا إلى أن أمن المنطقة ورخاءها في المستقبل مرهونان بوفاء الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بالتزاماتها.

واليوم، بعد انقضاء ثلاثة أشهر على بعثة مجلس الأمن وشهر واحد على آخر مناقشة لنا بشأن هذا البند، من الواضح أنه يلزم البناء على التقدم الحقيقي الذي سمعنا به هذا الصباح، من أجل إكساب هذه العملية مزيدا من الزخم.

وأود بإيجاز أن أنتقي بعض نقاط تهم وفدي للتركيز عليها. ومن دواعي أسفنا عدم وجود الإطار السياسي اللازم لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة دمجها وإعادتها إلى أوطانها أو إعادة توطينها. فثمة حدود لما تستطيع الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي الأوسع نطاقا فعله في غياب الإرادة السياسية من جانب الأطراف الموقعة ذاتها. ونشجع السلطات في كينشاسا وكيغالي بقوة على التكاتف من أجل دفع هذه العملية قدما إلى الأمام.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بالإعلان عن الدعوة التي وجهها الرئيس كابيلا إلى البعثة للتفتيش على المخيمات التي أفيد بتركيز عدة آلاف من المقاتلين فيها، ونشجعه بشدة على إتاحة سبل وصول البعثة إليها في أقرب وقت ممكن.

وقد حان الوقت كذلك لأن تتقدم الأطراف بخطط للانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الضروري كذلك، كما أكد البعض هذا الصباح، أن يمتثل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية لطلب مجلس الأمن نزع سلاح كيسانغاني. إذ يجب وضع حد للدعم المقدم لأنشطة الجماعات المسلحة، مهما كان مصدر هذا الدعم.

والشقاء الذي يكابده شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية والألم الذي يعانيه مثيران للفزع والانزعاج. ونحث المجتمع الدولي على التجاوب مع محنته بسخاء. كما يساور أيرلندا القلق العميق من جراء انتهاكات حقوق الإنسان، وهي تهيب بجميع الأطراف أن تبدي الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وأن تتقيد بأحكام القانون الإنساني الدولي وتكفل سبل الوصول المأمونة إلى السكان المحتاجين. ويجب أن يتوقف على الفور استغلال موارد جمهورية

الكونغو الديمقراطية الذي ينشأ عن الصراع القائم والذي يسهم في شقاء السكان.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بنجاح الاجتماع التحضيري للحوار فيما بين الأطراف الكونغولية ويثني ثناء حارا على الجهود التي يبذلها الميسِّر السير كيتوميلي ماسيري، والروح الإيجابية التي تبديها جميع الوفود تجاه هذا اللقاء. فنجاح هذا الحوار جوهري بالنسبة للسلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي المنطقة برمتها، على الأجل الطويل. ونتطلع إلى الدورة الموضوعية للحوار المذكور التي تبدأ يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وإلى إقامة حكومة ديمقراطية قادرة على البقاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد شين غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر السيد العنابي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. ومن دواعي سرور الوفد الصيني أن الاجتماع التحضيري للحوار فيما بين الأطراف الكونغولية قد عقد بنجاح في غابوروني خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آب/أغسطس، بفضل جهود الميسِّر السير كيتوميلي ماسيري النشطة، وأنه قد تمخض عن نتائج إيجابية. فقد كان ذلك الاجتماع من الأهمية بمكان.

يوضح البلاغ الختامي للاجتماع أنه قد تم التوصل إلى اتفاق عريض بشأن موعد ومكان إجراء الحوار بين الكونغوليين، فضلا عن نطاق بنود المناقشة. وكان ذلك بمثابة أساس لعملية السلام الأمر الذي سيترتب عليه أثر إيجابي في الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ونعتقد أن النجاح جاء نتيجة للجهود المشتركة التي بذلها ممثلو جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونثني على جميع الأطراف الكونغولية لاستعدادها للتصرف وفقا لمصالح الشعب وتنحيتها الاختلافات جانبا بغية التوصل إلى أسس مشتركة. بيد أنه يتعين علينا أن ندرك أن هذه الجهود مجرد بداية فقط. والعمل الذي ما يزال ينبغي القيام به هائل. ويمثل تحديا ليس فحسب لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بل لبلدان منطقة البحيرات الكبرى والمجتمع الدولي بأسره.

ويعرب الوفد الصيني عن اعتقاده بأنه يتعين على جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تواصل بحث المصالح الشاملة لأمتها. ولا بد أن يواصل البلد بذل جهود مشتركة التماسا لمسار المصالحة الوطنية، التي تمثل جوهر مصالح الشعب، حتى يمكن ضمان الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية وحتى يتسنى التمتع بالسلام والتنمية في أسرع وقت ممكن.

ونعتقد بأنه يتعين على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أن يمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن ويسارع في خطى نزع الأسلحة من كيسانغاني. ونطالب أيضا بانسحاب القوات الأجنبية على الفور وبالكامل وبدون شروط من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوقف جميع المساعدات المقدمة إلى الجماعات المسلحة وبوضع نهاية للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية كي يتسنى لها أن تسهم في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في كل أنحاء منطقة البحيرات الكبرى. ولا بد أن يواصل مجلس الأمن بذل الجهود في هذا المجال.

ويحدونا الأمل في أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته وذلك بتقديم المساعدة الاقتصادية التي تحتاج إليها جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة عاجلة. وهذه مسألة لها أهمية من أجل تحقيق السلام والاستقرار في ذلك البلد، فضلا عن تنفيذ عملية السلام ذاتها. ومن شأن وزع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو منتظم وبصورة موقوته أن يكفل استمرار إحراز التقدم في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا بد من أن تكتمل المرحلة الثانية من وزع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أسرع وقت ممكن. وفي هذا السياق، نطالب جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تتعاون تعاونا تاما مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تهيئ الأوضاع لوزعها وتنفيذها لولايتها، بصورة منتظمة، ويحدونا الأمل في أن يقدم الأمين العام توصيات فيما يتعلق بوزع المرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أسرع وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، نقترح بأن يبدأ المجلس في النظر في مسألة وزع المرحلة الثالثة.

وأخيرا، يثني الوفد الصيني ثناءا كبيرا على السير كيتوميلي ماسيري على جهوده الهائلة التي يبذلها من أجل إقرار السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد أمين (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن تقديره للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد هادي العنابي مساعد الأمين العام المساعد، والتي قدمت معلومات أساسية لمداولاتنا في هذا الصباح.

لقد حدثت تطورات كبيرة منذ آخر اجتماع عقده المجلس بشأن هذا الموضوع، الذي شارك فيه السفير مرجان، وعقد في ٢٤ تموز/يوليه. والملاحظة الأهم والأكثر إيجابية جاءت من غابوروني؛ ويشيد وفدي بالسير كيتوميلي ماسيري لنجاحه في عقد المؤتمر التحضيري للحوار فيما بين الكونغوليين من أجل المصالحة الوطنية. لقد تمكن من التوصل إلى اتفاق موضوعي بشأن قضايا ذات صلة بالحوار؛ ومن شأن هذا التقدم أن يعزز أيضا عملية السلام بصورة عامة.

وأحطنا علما بالتفاؤل الذي أعرب عنه ليونارد شي اوكيتوندو وزير الخارجية، ونود نحن أيضا أن نرى نهاية فعالة وختامية للحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأحطنا علما أيضا بالبيان الذي أدلى به روبروا، زعيم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، والذي يفيد بأن البنادق قد صمتت ولن يحمل أي طرف من الأطراف سلاحه مرة أخرى. العبارات التي أطلقت استلهاما بهذه الروح لا بد من سماعها في كل أنحاء الكونغو وفي منطقة البحيرات الكبرى. وهذا التفاؤل، الذي قد يبدو ضخما في هذه اللحظة، يتعين أن يصبح حقيقة.

وبطبيعة الحال، أحطنا علما بمطالب حركات الثوار فيما يتعلق بنزع أسلحة ما يسمى بالقوات السلبية. وهو أيضا طلب لمجلس الأمن. إنه شرط هام أيضا في اتفاق لوساكا. ولا بد من الوفاء بهذا المطلب بدون أي مزيد من الإبطاء. ولا ينص اتفاق لوساكا ولا قرارات المجلس على شيء مقابل لذلك على سبيل المعارضة. ولكن هناك تسلسل بالتتابع. وخلال اجتماعنا الأخير، انضمت بنغلاديش إلى الأعضاء الآخرين في المجلس لتذكر التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بالتزامه بالانسحاب من كيسانغاني والمناطق المحيطة بها امتثالا للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠). وطالبنا أيضا بتعاون مماثل من جبهة تحرير الكونغو وحركة تحرير الكونغو. ونضم أصواتنا إلى أعضاء المجلس اليوم للتركيز مرة أخرى على هذه المطالب.

ونعرب عن سرورنا لملاحظة أن المؤتمر التحضيري اتفق على بدء الحوار بين الكونغوليين في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا. ومن الضروري مواصلة الزخم الذي نشأ في غابوروني ثم نقله إلى الاجتماع المقرر عقده في أديس أبابا. وينبغي أن تستفيد الأطراف الكونغولية استفادة تامة بالفترة التي تتخلل المدة ما بين المؤتمر التحضيري واجتماع أديس أبابا. وتقع مسؤولية جماعية أيضا على المجتمع الدولي عند تقديم كافة ما يستطاع من مساعدات ودعم للحوار.

وفي اجتماعنا الذي عقد مؤخرا بشأن هذا الموضوع، أكدنا على أنه ينبغي أن يكون الحوار مفتوحا وتمثيليا وشاملا وحرا من أي تدخل خارجي. وتؤكد بنغلاديش أيضا على ضرورة السماح بمشاركة المجتمع المدني الكونغولي بصورة تامة. وفي هذا السياق، أشير إلى الرسالة التي بعث بها السير كيتوميلي ماسيري إلى هذا المجلس بشأن مسألة تمثيل النساء في الحوار المشترك بين الكونغوليين. ولقد استجاب المجلس بصورة إيجابية لرسالته، وأبلغه بحقيقة مفادها أننا نشترك معه في اهتماماته وآرائه بشأن هذه المسألة. ونحث الحكومة والأطراف الكونغولية الأخرى على الاهتمام بهذه القضية بصورة خاصة في أثناء عملية التحضير لإجراء الحوار.

ولقد أكدنا دائما على أنه ينبغي أن يكون الحوار ملكا لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، من المشجع ملاحظة – ولقد عرفنا ذلك من الصحافة – أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد خصصت مبلغ مليون دولار لتمويل الحوار، فضلا عن تعهدات التزمت بها أطراف المعارضة المسلحة. هذه علامة مشجعة، وهي جديرة بأن يشيد بها المجتمع الدولي ويؤيدها بصورة مستمرة.

ونتطلع قدما، بطبيعة الحال، لإحاطة إعلامية أكثر تعمقا يقدمها السير كيتوميلي ماسيري نفسه عندما يعقد المجلس اجتماعا معه في الأسبوع القادم، ربما في ٥ أيلول/سبتمبر. ومن المشجع ملاحظة أن جميع الأطراف في الصراع التي اجتمعت في غابوروني طالبت بانسحاب القوات الأجنبية على الفور من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن تولي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية اهتماما يتسم بالأولوية بمطالبة الأطراف أن تطلق سراح السجناء .

وثمة علامة إيجابية أخرى من المنطقة أسفر عنها التعاون الذي قوبل به فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ونعرب عن تقديرنا لسلوك قادة المنطقة البناء تجاه الفريق.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة، أحطنا علما بالتقدم المحرز إزاء نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لما أفاد به الأمين العام المساعد. وحسبما ذكرنا سابقا، لا يتفق حجم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع ما تتطلبه الحالة. وصرح الأمين العام في تقريره السابع بأنه لم يطلب في تلك المرحلة توسيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يزيد عن قوامها المأذون به. وفي المرحلة الجديدة، التي يحدونا الأمل في أن تبدأ قريبا بينما تحرز الأطراف تقدما في فض اشتباك القوات وفي الانسحاب، يتعين علينا أن ننظر في مسألة توسيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونوافق تماما على ما صرحت به فرنسا بشأن هذه المسألة.

وأن نجاح الاجتماع التحضيري للحوار الكونغولي المشترك يمهد الطريق للتقدم في هذه المجالات. لقد آن الأوان لتستعد الأمم المتحدة لما سيطلب منها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد دأبنا على المجادلة بأنه يجب على المجلس أن يصدر التزاما واضحا بالنظر في زيادة حجم بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية، حتى تتمكن البعثة من تنفيذ المهام المنوطة بها، وكذلك المهام الإضافية التي ستتحملها. وتوجد ضرورة عملية لأن يظهر المجلس وجودا موثوقا به، وتصميما والتزاما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب ألا نسمح لأية ذريعة بتأخير انسحاب أو عود القوات الأجنبية، مما يؤدي إلى إرباك عملية السلام.

وختاما، فإن زيارة السيدة بيلامي لجمهورية الكونغو الديمقراطية كانت مبادرة جاءت في حينها وملائمة . لقد سلطت زيارتها الضوء على مجال ذي أهمية عاجلة. ويعد

أطفال جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر المتضررين من الصراع الذي استغرق وقتا طويلا. وعندما نتكلم عن الكونغو، فنحن نتكلم عن ١٦ مليونا من الأفراد المتأثرين بالحرب، والأطفال أشدهم معاناة كما أن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي البلد الذي قتل فيه ٢,٥ مليون نسمة في حوالي ثلاث سنوات من الحروب، طبقا لتقدير عرضته لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد كتب الأمين العام في أحدث تقرير له أنه ''من بين النتائج المزعجة للغاية الأثر غير المتناسب للحرب على الأطفال الصغار'' (الفقرة ٦١ من الوثيقة S/2001/572).

وقال الأمين العام إنه في اثنتين من المناطق التي تم مسحها، موبا وكاليمي، يقدر أن ٧٥ في المائة من الأطفال المولودين أثناء الصراع ماتوا أو يتوقع أن يموتوا قبل عيد ميلادهم الثاني. وبالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للطفولة ستكون البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الحالة الراهنة وفي كونغو ما بعد الصراع مهمة رئيسية. ونأمل أن تعبئ المنظمة مواردها لتلك المهمة المفعمة بالتحديات.

وبينما تظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم تنفيذ اتفاق لوساكا، يتعين على الأطراف الكونغولية، بما فيها الفئات المسلحة، سواء كانت موقعة على اتفاق لوساكا أو لم تكن، أن تظهر الاحترام للأمم المتحدة وموظفيها. ونحن ندين بأشد العبارات الهجوم على طائرة مروحية لبعثة الأمم المتحدة بالقرب من اوفيرا، ونطالب بإجراء تحريات عاجلة ونحن نطالب بوضع حد لإزعاج موظفي البعثة. ويجب على زعامة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وقف مثل هذه الأفعال وكفالة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة.

وختاما، فإننا كما دأبنا على الدوام، نعلق أهمية كبرى على دور الأمين العام. وللأمين العام كل دعمنا له في زيارته المقبلة للمنطقة. ونحن على ثقة من أن هذه الزيارة ستوفر حافزا لتقدم عملية السلام والتحضير للاجتماع العالي المستوى المحتمل في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، عندما نتداول بشأن المرحلة التالية لبعثة الأمم المتحدة.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): نحن أيضا نود أن نشكر مساعد الأمين العام السيد العنابي على عرضه الحديث المفيد بشأن الحالة. ونحن نهنئ الميسر السير كيتوميلي ماسيرى وفريقه على نجاح الاجتماع التحضيري ونعرب عن الأمل في أن تواصل جميع الأطراف نهجها البناء عندما يبدأ الحوار الكونغولي المشترك في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر. وبالطبع فإن لأديس أبابا، كمقر للاجتماع، أهميتها لأنها مكان لمقر منظمة الوحدة الأفريقية ولهيئتها الخليفة، الاتحاد الأفريقي. ونود أن نؤكد على أهمية قيام حوار مفتوح وتمثيلي وشامل من قبل الأطراف في مثل هذا الاجتماع الهام.

إن سحب القوات بواسطة أوغندا وناميبيا بمثابة خطوة إلى الأمام. وتعزز كل خطوة إلى الأمام الثقة وتولد الزخم الخاص بها لعملية السلام ككل. ومع ذلك فإننا نلاحظ من عرض السيد العنابي أن فض الاشتباك العسكري لا يتقدم بصورة جيدة. ورغم أن البلدان المشتركة في الصراع قد فضت اشتباك قواتها، فهناك تقارير تشير إلى أنها مستمرة في العمل عن طريق ثوار وممثلين للمليشيات. وينبغي أن نستمر في الضغط على من يكتشف أنهم يقوضون عملية فض الاشتباك. كما نود أن نؤكد على أن بعثة الأمم المتحدة في حاجة إلى أن تعطى الوسائل لتنفيذ واجباتها على النحو المخول في القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠). وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون أطراف الصراع مسؤولة بالنسبة لضمان أن يكون من السهل الوصول إلى المناطق الخاضعة لها وآمنة لتقدم البعثة في أعمالها. والأنباء بإطلاق النار مؤخرا على طائرة مروحية أخرى تابعة للأمم المتحدة غير مشجعة.

كما ينبغي للمجلس الاستمرار في متابعة عملية السلام عن كثب ومنع أية انتكاسات. ويجب أن تدرك جميع الأطراف بأنها خاضعة للمراقبة الدقيقة من المجتمع الدولي. ونحن نلاحظ بقلق الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونحث على إيلاء انتباه عاجل لرفع نكبة الضحايا المدنيين. وتظهر الحقائق أن أكثر من مليوني كونغولي ماتوا منذ بداية الصراع الحالي في عام ١٩٩٨ وأن عددا أكبر من ذلك بكثير يحتاج إلى الغذاء والعناية الطبية. ونحن نحث وكالات المعونة على تكثيف جهودها لمساعدة هؤلاء الناس وندعو أطراف الصراع مرة أخرى إلى إتاحة مداخل آمنة لموظفي المعونة بما يسمح لهم بأداء أعمالهم.س

وختاما، نود أن نطمئن الممثل الخاص الجديد للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد آموس نامنغا نغونغي، إلى دعمنا وهو يتسلم مهامه هذا الشهر.

السيدة عاشوري (تونس) (تكلمت بالفرنسية): أود، كما فعل جميع المتكلمين قبلي، أن أشكر السيد هادي العنابي على العرض الممتاز الذي قدمه. لقد كان غنيا بالمعلومات ومليئا بالأنباء الطيبة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد ركز عرضه بصفة خاصة على التطورات الهامة الأخيرة منذ اجتماعنا بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه.

وأشير بصفة خاصة إلى القرار المتخذ في الاجتماع التحضيري للحوار الكونغولي المشترك في أديس أبابا لبدء الحوار في تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا. ويبدو أن هذا الاتفاق سيكون علامة على نقطة تحول حاسمة في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودلالة على نتيجة إيجابية للصراع في ذلك البلد. وهكذا تحث جميع الأطراف على اتخاذ تدابير ملموسة لضمان أن يصل الحوار إلى هدفه النهائي، وهو تحقيق السلام الدائم والمصالحة الوطنية الحقيقية.

ويجب أن يدعم مجلس الأمن هذه المحاولة ويشجع الأطراف على البدء في هذا الحوار بنفس الروح التي سادت في غابوروني. وكانت هذه في الواقع هي التوصية التي أصدرها الأمين العام عندما تحدث إلى الصحافة عن طريق متحدثه الرسمي، استجابة لهذا التطور الهام. كما يجب أن يستمر مجلس الأمن في متابعة هذه المسألة عن كثب.

وهنا أرحب بمبادرة الوفد الفرنسي بالقيام، عندما تتولى فرنسا رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، بتنظيم اجتماع مع السير كيتوميليٍ ماسيري، ميسر الحوار الكونغولي المشترك. ونأمل أن يوفر ذلك الاجتماع فرصة ليتعرف المجلس على طرق ووسائل محددة لدعم وتشجيع الحوار، وجعل دينامية السلام والمصالحة الكونغوليين المشتركين غير قابلة للرجوع فيها.

وأود أيضا أن أهنئ الوفد الأيرلندي على مبادرته بشأن عقد اللجنة السياسية عندما تتولى أيرلندا رئاسة المجلس في تشرين الأول/أكتوبر. ونحن نؤمن بأن هذه الاجتماعات المتعاقبة سوف تمكن المجتمع الدولي ومجلس الأمن من تحمل مسؤولياتهما نحو الشعب الكونغولي ونحو الشعوب والبلدان الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى.

ويجب الاعتراف بأن استعادة السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تعتمد فقط على الحوار الكونغولي المشترك، رغم أهميته في تحقيق ذلك الهدف. ونحن نرحب بالتقدم الذي ذكر اليوم في مجال فض الاشتباك وإعادة الوزع.

ونهنئ أيضا ناميبيا وأوغندا على العمل الذي قامتا به للوفاء بالتزاماتهما. لكن كل الأطراف يجب أن تحترم كل الالتزامات التي قطعتها على نفسها في اتفاق لوساكا، وخطة كمبالا لفض الاشتباك وخطط هراري الفرعية. ويجب أن تلتزم التزاما تاما أيضا بقرارات مجلس الأمن. إن كيسانغاني

يجب أن تجرد من السلاح إعمالا للقرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠). وفي هذا الشأن، يجب على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أن يفي بمطالب المجلس دون شروط مسبقة أو تأخير.

إن نزع سلاح الجماعات المسلحة، وتسريحها، وإعادة اندماجها وعودتها أو إعادة توطينها لا تزال المسألة الجوهرية، وهي التي ستحدد التقدم في المجالات الأخرى. وهذه حقيقة أشار إليها الأمين العام أمام المجلس يوم ٢٤ تموز/يوليه. ومما يجعلنا نشعر بخيبة الأمل أنه لم يجر القيام بعمل حقيقي كبير حتى الآن في هذا المجال. وفي هذا الشأن، يود وفد بلدي أن يذكر أنه كان يفضل لو أن مبادرة ممثلي البلدان الأعضاء بالمجلس مع الرئيسين كابيلا وكاغامي بشأن تلك البرامج كانت أكثر شمولا. ومع ذلك، نأمل أن تمكن زيارة الأمين العام، التي ستشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، من إعادة الاتصال المباشر بين زعيمي هذين البلدين، وأن تؤدي إلى بداية تعاون حقيقي نحو إطار سياسي، وهو أمر أساسي لتنفيذ تلك البرامج.

كما ذكر الأمين العام في اجتماعنا يوم ٢٤ تموز/يوليه، فإن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن، مع هذا، عكس اتجاهها. ولا تزال هناك تحديات كبرى أمام الأمم المتحدة وأمام الممثل الخاص للأمين العام، السيد نغونغي - الذي أنتهز هذه الفرصة لأتمنى له كل نجاح. وإن التحديات التي تواجهه وتواجه الأمم المتحدة - الأمانة العامة ومجلس الأمن على حد سواء - تحديات كبيرة.

ويرحب وفد بلدي بالجهود التي تبذلها حاليا الأمانة العامة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتمهيد الطريق للانتقال إلى المرحلة الثالثة لانتشار البعثة، وهي مرحلة بالغة الأهمية ستتطلب البعثة خلالها كل الموارد الضرورية للقيام بالمهام البالغة التعقد والخطيرة في كثير من الأحيان، التي أوكلت إليها. ونحن ننتظر بشغف التقرير المتعلق بهذه المسألة الذي من المقرر أن يقدمه إلينا الأمين العام في المستقبل القريب. ووفد بلدي سيؤيد أية توصيات مفيدة قد يتقدم بها الأمين العام في هذا الشأن.

إن انسحاب القوات الأجنبية بشكل فعال كامل سريع من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال أساسيا. والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة من البلاد يجب أن يتوقف بأسرع وقت ممكن. والأطراف الكونغولية، يجب عليها، قبل غيرها، أن تبدأ حوارا في أفضل حالة ذهنية ممكنة ودون أي تدخل خارجي. وكما أكد الممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد كامل مرجان، فإن البلدان المعنية يجب أن تظهر الإرادة السياسية الحازمة والالتزام بتحقيق المواءمة بين شواغلها الأمنية وضرورة تحقيق الاستقرار الإقليمي مع الحاجة الأساسية للحفاظ على سلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها ووحدتها. وهذا يبدو بالنسبة لنا السبيل الوحيد لإقامة تعايش سلمي وتعاون وتنمية لشعوب المنطقة، التي حرمت وقتا طويلا من السلم والأمن اللذين من حقها أن تنعم بهما. ونحن نحث كل الأطراف المعنية على مواجهة تلك الحقيقة.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لما كنت في مؤخرة قائمة المتكلمين في إحاطة إعلامية مفتوحة، أعتقد أنه سيكون من اللاإنساني بالنسبة لي أن أعرِّض المجلس لبيان معد طويل، وبخاصة لأن الممثل الدائم لبلجيكا سيتكلم فيما بعد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. لكني أريد أن أشكر مساعد الأمين العام السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا، التي جاءت في وقت مناسب تماما في ضوء زيارة الأمين العام الوشيكة الحدوث لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتعيين السيد نغونغي، الذي نتمنى له التوفيق التام.

أعتقد أيضا أن هناك توافق آراء عاما بشأن النغمة التي نسمعها هنا، وأن هناك تفاؤلا حذرا – لكن مع مشاكل حقيقية لا تزال قائمة في مجالات قليلة. وأعتقد أن هناك توافق آراء عاما أيضا بشأن ماهية تلك المجالات. ولن أذكرها مرة أخرى، فقد فعل متكلمون آخرون ذلك. لكني أريد فقط أن اختار القليل من النقاط وأسأل القليل من الأسئلة.

أولا، أعتقد، شأني شأن آخرين، أن الاجتماع التحضيري للحوار الوطني الذي عقد في غابوروني حقق نجاحا كبيرا، وكانت له أهمية ملموسة. وأعتقد أن التهانئ واجبة للأحزاب السياسية الكونغولية، وللمجتمع المدني الكونغولي وبطبيعة الحال، للوسيط، بخصوص الاجتماع الأول الناجح جدا. وأعتقد، كما قال السيد العنابي توا، أن التوصل إلى اتفاق بشأن السجناء السياسيين علامة طيبة جدا. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشجع كل الأطراف على التحرك قدما بشأن تلك المسألة. وإذا أمكننا الاتفاق على ذلك، فإنها ستكون لمحة هامة للغاية تدل على حسن النية.

إنه لأمر طيب بشكل واضح، أيضا، أن موعدا تحدد للاجتماع الأول في أديس أبابا. لكن من الواضح – على الأخص مما حدث في غابوروني، حيث كان مما ينطوي على تعقد تنظيمي كبير مجرد بدء المرحلة الأولية – ان وضع الأمور في نصابها في أديس أبابا سيتطلب جهدا إداريا كبيرا. وأعتقد أنه سيكون من الصواب تماما أن نتمكن من وضع ذلك نصب أعيننا، ولا سيما لو فعلت الأمانة العامة ذلك أيضا. وأعتقد أن مكتب الوسيط لو أفاد – سواء عندما نرى سير كيتوميلي ماسيري أو بعد ذلك – بأنه يحتاج إلى مساعدة إضافية، سيكون من الصواب ألا يضيع هذا النداء في الأمانة العامة. وسأكون مهتما للغاية بالاستماع إلى تعليقات مساعد الأمين العام بشأن تلك النقطة.

إننا، شأننا شأن آخرين، لا نزال نشعر بالقلق بشأن كيسانغاني. ونرى ضرورة إحراز تقدم والعمل في وقت مبكر لتحقيق تجريد السلاح بواسطة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية.

أود الآن أن أتكلم بإيجاز بشأن نزع السلاح، والتسريح، والحلول الدائمة، وإعادة الاندماج والعودة، التي أعتقد أنها معروفة الآن في مجال البعثة بـ ''D-three'' أو ''D-cubed''. وهذه، على الأقل، أسهل كثيرا. ولهذا سأقولها هكذا. ومن المهم بوضوح أن هذه البرامج الثلاثة تحرز تقدما، وأنها تحرز تقدما بأسرع شكل ممكن ودون انتظار لا لزوم له للمرحلة الثالثة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأنا أفهم تماما، وأتفق مع النقطة التي أفادنا بها مساعد الأمين العام عن الحاجة إلى إطار سياسي. لكن، وفي الوقت ذاته، أعتقد أن علينا أن نراعي حساسية أنه قد يكون من غير المناسب في بعض المجالات أن نتوقع من الأطراف أن تتولى كل شيء بنفسها.

ونأمل أن تكون الأمانة العامة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية استباقيتين قدر الإمكان، وأن تستغلا الفرص التي قد تنشأ للمساعدة في عملية نزع الأسلحة، وفض الاشتباك، وإيجاد حل دائم، كما حدث، في كامينا على سبيل المثال.

ويهمني كثيرا أن أستمع إلى ما قد يود السيد العنابي أن يوافينا به اليوم بشأن ما تحقق من تقدم في إعداد إدارة عمليات حفظ السلام لعملية نزع السلاح وفض الاشتباك وإيجاد حل دائم، لأن علينا أن نكون جميعا على استعداد لإنجاح هذه العملية. وإذا لم نتحرك بصورة مبكرة بشأن هذه العملية – وأنا أتوجه بالخطاب هنا إلى الأطراف – هناك خطر أن تتعرض عملية السلام للانهيار.

كما أن علينا أن نمضي بسرعة في حل قضية تعيين منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. ومن الأهمية أن يُملأ هذا الدور على الفور إذا ما كان للأمم المتحدة أن تقدم مساعدة إنسانية سريعة ومستهدفة. وأرجو أن تكون هذه هي الرسالة التي ستستخلص من جلسة المجلس اليوم. فهذا التعيين يجب أن يتم سريعا.

وقد شعرت بالقلق أيضا إزاء ما قاله السيد العنابي عن القيود التي تعترض وصول العاملين في الإغاثة الإنسانية إلى بعض المناطق. ونأمل، بطبيعة الحال، أن يتم التغلب على تلك المصاعب بسرعة.

وأخيرا، لقد أثار السفير سترومن، ممثل النرويج، بعض الشواغل إزاء معاملة الأطفال، وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أننا نشاطره هذه الشواغل بشدة. ومن الأهمية بمكان، خاصة في ضوء الزيارة التي قامت بها السيدة كارول بيلامي، أن يراعى احترام جميع الأعراف الدولية المتعلقة بالأطفال وتنفيذها.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود، بداية أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة عن الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في مرحلة هامة للغاية من عملية السلام في هذا البلد. كما أود أن أعرب عن عميق تقدير وفد بلادي للسيد هادي العنابي، مساعد الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام، على الإحاطة الإعلامية الشاملة والمفيدة التي وافانا بها.

وكما لاحظ المتكلمون السابقون بحق، فإن آفاق نجاح الجهود المتضافرة لتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تكن في أي وقت من الأوقات واعدة بالخير مثلما هي اليوم. لقد اتخذت الأطراف بعض الخطوات الإيجابية لإحياء الحوار السياسي، وضمان تنفيذ وقف إطلاق النار، وتعزيز الحوار الكونغولي والنهوض بعملية فض الاشتباك وإعادة انتشار القوات.

ولسوء الطالع، فليس بوسعنا أن نقول إن عملية السلام قد وصلت إلى نقطة لا عودة منها وأصبحت لا رجعة فيها. إن تعنت بعض الأطراف ومحاولاتها للإبقاء على الوضع الراهن دلائل واضحة على وجود صعاب تتهدد عملية السلام.

ولا يزال هذا الوضع المحفوف بالمخاطر مرتبطا بالعديد من المشاكل السياسية والعسكرية والاجتماعية، بينما يعتمد حل هذه المشاكل، بدوره على استعداد الأطراف لتنفيذ ما تعهدت به من التزامات بموجب اتفاق لوساكا للسلام. وفي هذا الصدد، فمن الأهمية البالغة أن تدرك الأطراف المعنية أن الحل الشامل للمشاكل الذي يقترن باستعدادها للحوار والحلول التوفيقية، هو الوحيد الذي يمكن أن يفضي إلى نتائج حقيقية بما يؤدي إلى تسوية مجدية للصراع.

وإذ نأخذ ذلك بعين الاعتبار، فإننا نرحب بالنتائج التي تمخض عنها الاجتماع التحضيري الذي طال انتظاره بشأن الحوار بين الفصائل الكونغولية، والذي انعقد في غابوروني مؤخرا. وإننا نشاطر التقييم العام الذي خلص إلى أن نتائج ذلك الاجتماع فاقت كل التوقعات. وأود في هذا الصدد أن أشيد بالسير كيتوميلي ماسيري وفريقه على عملهم الجاد وجهودهم الحثيثة لعقد هذا الاجتماع وتهيئة النجاح له.

ومن الأهمية بمكان أن ممثلي الحكومة الكونغولية، والمتمردين، والمعارضة غير المسلحة، والمجتمع المدني، قد تمكنوا من التوصل إلى اتفاق توافقي بشأن عدد من القضايا المتعلقة بإجراء الحوار بين الفصائل الكونغولية – وهو أحد العناصر الأساسية لاتفاق لوساكا. ونجد ذلك مشجعا للغاية

بالنسبة لعملية السلام برمتها. ومما شجعنا كذلك أن مختلف الممثلين الكونغوليين قد اتفقوا على الاجتماع في تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا، وعلى مناقشة المسائل المعلقة. وإننا نشجع هؤلاء على المضي قدما بروح غابوروني فيما تبقى من الوقت قبل البداية الفعلية للحوار بين الفصائل الكونغولية، والامتناع عن أي أفعال من شأنها أن تقوض ما تحقق من تقدم حتى الآن.

وعلاوة على ذلك، فإن التقدم في الحوار الكونغولي ينبغي أن يواكبه تقدم في تنفيذ الجوانب الأخرى لاتفاق لوساكا، خاصة سحب جميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإعادتها إلى الأوطان أو إعادة توطينها. والتدابير المناسبة في هذا الصدد ينبغي أن تشكل معايير أساسية لسلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة برمتها.

أما بالنسبة لمسألة الجماعات المسلحة، التي هددت هجماتها وأعمالها العنيفة جهود السلام، نعتقد أن هناك حاجة ملحة لوضع استراتيجية متبصرة، وبشكل خاص، لإقرار وقف فعال لإطلاق النار على سائر الأراضي الكونغولية، وإعادة تعبئة جميع الأطراف لتنفيذ التزاماتها وفقا لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

وما زلنا نشعر بالقلق العميق إزاء تأخير تجريد مدينة كيسانغاني من السلاح، الأمر الذي يبقى اليوم ضمن العقبات الأساسية التي تحول دون إتمام عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد رواندا وأوغندا، ينبغي للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الآن أن يلتزم بما تعهد به دون أي تأخير. ومرة أخرى، ندعو جميع الذين لهم نفوذ يمارسونه على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية إلى إبلاغ هذا الطلب ومن ثم تحقيق هذه الخطوة الحاسمة في عملية السلام.

ويؤمن وفد بلادي إيمانا قويا بأن على مجلس الأمن أن يتعهد تعهدا واضحا، تمشيا مع سياسته، بالنظر في توسيع حجم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لكي يتسنى للبعثة أن تضطلع بالمهام الموكلة إليها والمهام الإضافية أيضا. ونحن على يقين بأن هناك حاجة عملية لأن يثبت مجلس الأمن حضوره الذي يمكن أن يعول عليه، وعزمه والتزامه في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد شهدنا في سيراليون الأثر الذي قد يحققه وجود للأمم المتحدة له مصداقيته.

مرة ثانية ندعو جميع الأطراف أن تترك وراءها كل طموحاتها غير الضرورية، وأن تنخرط في تحقيق بنود اتفاق لوساكا. ونعتقد أن السعي إلى الحوار والتعاون الفعال لتعزيز مناخ الثقة بين الأطراف هو الوحيد الكفيل بالتغلب على ترددها وشكوكها المتعلقة بنوايا بعضها حيال بعض. وبالتالي، فإننا نتطلع بأمل وارتياح إلى استمرار الاتصالات والحوار بين قادة المنطقة.

وأخيراً، أود أن أؤكد مرة أخرى على أنه لكي تكون أية عملية سلام فعالة يجب أن تقترن بالمساعدة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، أرحب بالبدء في الشق الاقتصادي لبعثة المنظمة باستئناف الملاحة في نهر الكونغو. ويكرر وفدي النداء الذي وجهه إلى المجتمع المانح من أجل إنشاء مشاريع محلية لها تأثير سريع بحيث يتم تحسين الحياة اليومية للكونغوليين .

السيد هيوم (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس على تنظيم هذه الجلسة التي نراها مقدمة لمجموعة هامة من المداولات في مجلس الأمن بشأن الأزمة في منطقة البحيرات العظمى.

ويسعدنا أن نرى أن وفدكم ما فتئ يعمل مع وفدي الرئيسين القادمين بغية ضمان استمرار وجود هذه القضايا في صدارة أعمالنا . وأود أيضا أن أشكر مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد العنابي، على إحاطته الإعلامية.

وأود أن أذكر في إيجاز أننا لاحظنا انتقال المسئولية في الكونغو من الممثل الخاص للأمين العام ، السيد مرجان ، الذي رفع بالطبع راية الأمم المتحدة عالياً. ونقدم أخلص تمنياتنا للممثل الشخصي، السيد نغونغي، ولمن يعملون معه.

لقد كان تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار مهمة غير مستقرة. فعلى الجانب الإيجابي رأينا نشر العناصر الأولى لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورأينا احترام خطوط وقف إطلاق النار وفض الاشتباك. وكان هناك تقدم في انسحاب بعض القوات الأجنبية، إلا أن قوات المتحاربين الرئيسيين مازالت في مواقعها. وكان الاجتماع التحضيري الأخير للحوار بين الفصائل الكونغولية علامة بارزة هامة — علامة يتطلع وفدي إلى مناقشتها في الجلسة المفتوحة للمجلس مع الرئيس ماسيري.

وعلى الجانب السلبي، لم تتحسن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في الكونغو، وهذا مجال يبعث على القلق الشديد. وما زالت القوى السلبية تتلقى الأسلحة ونرى تصعيدا خطيرا للقتال في جنوب كيفو. لقد سمعنا صباح اليوم عن إمكانية تجدد أعمال العنف في مقاطعة ايتوري. ويعترينا قلق بالغ إزاء الهجوم الذي يشنه في جنوب كيفو أعضاء القوات المسلحة الرواندية السابقة والانتراهاموي، وكذلك سمعنا أن تلك القوات تبدو وكأنها تتلقى الدعم من عناصر في الحكومة. وسوف يعيق هذا القتال، ولن يشجع، عملية السلام كما هو بالطبع واضح للجميع .

وبالرغم من أن شعب كيسانغاني نجا من شرور تجدد القتال فإنه ما زال يتعين نزع سلاح مدينته. وأخيرا، ما زلنا ننتظر رؤية خطة معقولة، ومثل هذه الخطة يجب أن ترتكز على توافق آراء سياسي إقليمي من أجل نزع سلاح وتسريح القوى السلبية، ولاسيما القوات المسلحة الرواندية السابقة والانتراهاموي .

ويسعدنا أن الأمين العام كوفي عنان سيقوم قريباً بزيارة كينشاسا وكيغالي وكيسانغاني وإنه سيصطحب معه الممثل الشخصي الجديد. وتثير رحلة الأمين العام السؤال الهام حول ما إذا كنا قد وصلنا إلى نقطة الانتقال إلى المرحلة الثالثة من مفهوم عمليات بعثة المنظمة. ونتطلع إلى رحلته وتقريره عقب الرحلة، الذي نأمل أن يناقش بعضاً من القضايا التي سأذكرها. إن انسحاب القوات الأجنبية ونزع سلاح وتسريح القوى السلبية هما شاغلان مرتبطان بعضهما ببعض على نحو وثيق ويختبران الإرادة السياسية للأطراف. كما أننا نتطلع إلى الاستماع إلى أفضل ما لدى الأمين العام من حكم حول كيفية دفع القضايا إلى الأمام.

وحكومة الولايات المتحدة تواقة إلى رؤية بعثة المنظمة تؤدي دورا في نزع السلاح وتسريح القوى السلبية طواعيةً، ولكننا نتطلع إلى كيانات دولية أخرى لكي تخطط وتنفذ إعادة أي أفراد ليسوا مدانين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى أوطانهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم. ومن الواضح أن هذا سيتطلب تنسيقا وثيقا بين بعثة المنظمة ووكالات أخرى في الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية والحكومات في المنطقة. ونأمل أن ينسجم تخطيط الأمم المتحدة مع تخطيط اللجنة العسكرية المشتركة وحكومات المنطقة.

لقد ساعد الأمين العام على تعزيز عملية الحوار الثنائي بين الرئيس كاغامي والرئيس كابيلا. وحددت بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة في فصل الربيع الماضي هذا بوصفه قناة ديبلوماسية بالغة الأهمية من الضروري تعزيزها. وعندما كان الرئيسان هنا قبل ثمانية أشهر قال لهما السفير كننغهام إن حكومة الولايات المتحدة ترى أن بينهما مصلحة مشتركة في ضمان عدم استخدام القوى السلبية لأراضي الكونغو في زعزعة استقرار المنطقة. إن رسالتنا التي كررناها مرارا في العلانية والسر هي أن المصالح الأمنية طويلة الأجل لكلا البلدين ستتم معالجتها بشكل أفضل من خلال سياسة التعاون.

ونأمل أن يؤكد الأمين العام مرة أخرى على الحاجة إلى الاتصالات الثنائية بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وينبغي أن تشمل اتصالات على مستوى رئيس الدولة ولكن ينبغي أيضا أن تنعكس على الاتصالات بين القيادة العسكرية والديبلوماسية رفيعة المستوى لكلا البلدين. ونعتقد أن متابعة المصالح الأمنية المشتركة طويلة الأجل لها أهمية حاسمة بالنسبة لإنجاز المهام العسكرية المحددة في اتفاق لوساكا.

لقد طالب مجلس الأمن في القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) بنزع سلاح كيسانغاني رداً على ثلاثة أحداث منفصلة من القتال الرواندي والأوغندي في المدينة. ونأمل أن يثير الأمين العام تلك القضية أثناء تواجده في كيسانغاني، وكذلك عندما يكون في كيغالي وكينشاسا. وبينما يطالب قرار مجلس الأمن بنزع سلاح كيسانغاني تعطي خطة كمبالا لفض الاشتباك التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية حق إدارة المدينة حتى تتمكن الهياكل الوطنية الجديدة من تولي تلك المهمة. وكما سمعنا اليوم، ما زال المطلب الوارد في القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) بنزع سلاح كيسانغاني هو الموقف الإجماعي لمجلس الأمن. ونأمل أن يتمكن الأمين العام وممثله الخاص الجديد من إطلاق عملية تنفيذ ذلك القرار، حبذا بالتعاون الوثيق مع قيادة التجمع الكونغولي.

وأخيرا، نأمل أن يتمكن الأمين العام من العمل مع حكومة الكونغو على تعيين منسق إنساني للأمم المتحدة وإرساله إلى هناك. وأعتقد أن أحد الأشياء المدهشة في الإحاطة الإعلامية اليوم هي أنه بالرغم من التقدم في مجالات أخرى فإنه لم يكن هناك تقدم معقول في إخراج الناس في الكونغو من حالات الخطر التي ظلوا بها وقتا طويلا جدا. ونعتقد أن الحصول على النوعية السليمة من القيادة على أرض الواقع، بالتعاون مع حكومة الكونغو، سيعطي الناس أملاً، ولا سيما في المناطق التي دمرتها الحرب. ونعلم أن شركاءنا في مجتمع الإغاثة الدولي يشعر بالافتقار الشديد إلى مثل هذه القيادة، ونأمل أن يتم حل هذا الوضع في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثلاً لكولومبيا.

يود وفدي أن يشكر مساعد الأمين العام السيد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية الموسعة بشأن الوضع الحالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد شجعتنا كثيرا البوادر الإيجابية التي أشار إليها بخصوص الالتزام بوقف إطلاق النار وفض اشتباك القوات والانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية من الأراضي الكونغولية. إلا أننا قبل كل شيء نرحب بالنتائج الإيجابية للاجتماع التحضيري الأول للحوار بين الفصائل الكونغولية المنعقد من ٢٠ إلى ٢٤ آب/أغسطس والذي سيقدم الميسر، الرئيس السابق كوتوميلي ماسيري، تقريرا عنه إلى المجلس الأسبوع القادم. وفي اتصالاتنا بمكتبه خلال شهر آب/أغسطس لاحظنا استعداده للالتقاء بالمجلس في ٥ أيلول/سبتمبر .

إن الاتفاق على إجراء حوار ابتداءً من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا بمشاركة كاملة من الأطراف الكونغولية الموقعة على اتفاق لوساكا وممثلي مختلف القوى في البلد تطور إيجابي.

وفيما يتعلق بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد العنابي، أود أن أشدد أيضاً على الجوانب المثيرة للقلق في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالقتال ما زال دائراً في الجزء الشرقي من البلد في عمليات تقوم بها جماعات المتمردين التي لم توقع على اتفاق لوساكا. وما زالت الصعوبات مستمرة في تجريد كيسانغاني من السلاح بالرغم من الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمواصلة القيام بحوار مع ممثلي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية.

بيد أن الحالة الأمنية تدعو لقلق أكبر من ذلك، ونتفق في هذا الشأن مع مختلف الوفود التي سبق لها الكلام. ونود بصفة خاصة أن نشدد على مغزى الزيارة التي قامت بها السيدة كارول بيلامي من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا الشهر. ونأسف لأنها لم تتمكن من الانضمام إلينا في هذا اللقاء بسبب مشاركتها في المؤتمر المعني بالعنصرية الجاري عقده في جنوب أفريقيا بدءاً من هذا الأسبوع. وقد أسهمت زيارتها في تسليط الأضواء على احتياجات القصّر في هذا الصراع، ولا سيما سبل وصول المنظمات الإنسانية إلى المناطق المحظورة حيث يتعرض بعض السكان لخطر بالغ ويجري تجنيد الجنود الأطفال على كلا جانبي خط الحدود. ولهذا السبب نود أن نهنئ اليونيسيف على هذه المبادرة.

وأخيراً أود أن أبرز أهمية الزيارة التي يضطلع بها الأمين العام لهذه المنطقة بدءاً من الأسبوع القادم، بصحبة ممثله الخاص الجديد ورئيس البعثة السيد آموس نامانغا نغونغي. ونرجو أن تساعد النتائج التي تسفر عنها هذه الزيارة على المحافظة على الاتجاه الإيجابي الذي تسير فيه الأحداث في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وختاماً أود أن أضم صوت وفدي إلى رغبة شعب الكونغو التي أعرب عنها وزيره للشؤون الخارجية ليونار أوكيتوندو في غابوروني الأسبوع الماضي، حين ذكر أن الحرب في الكونغو قد انتهت. وهذا هو الأمل الذي يتطلع إليه وفدي وجميع أعضاء مجلس الأمن.

أستأنف الآن مهام منصبي بوصفي رئيساً للمجلس. أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد موكونغو نغاي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): يسعدني جداً يا سيدي الرئيس في الوقت الذي توشك فيه رئاستكم للمجلس على الانتهاء أن أتوجه إليكم بصادق التهاني وأن أعرب لكم عن إعجاب وفدي الشديد بالنوعية الممتازة التي اتسمت بها الأعمال التي أنجزتموها خلال مداولات المجلس في شهر آب/أغسطس.

كما أود أن أهنئ سلفكم ممثل الصين الدائم على نجاحه في توجيه دفة المناقشات المتعلقة بالمسائل شديدة التعقيد التي عرضت على المجلس خلال شهر تموز/يولية.

وبما أننا جميعاً نترقب بفارغ الصبر بدء المرحلة الثالثة لانتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أغتنم فرصة مخاطبتي المجلس اليوم لأنقل تشجيع وفدي وكافة الشعب الكونغولي لجميع من أدى تفانيهم في خدمة قضية السلام إلى فتح نافذة حقيقية تتيح فرصة أمام مسيرة السلام في بلدي. وستمكننا هذه النافذة،

ما لم يتم إغلاقها، من أن نشهد في القريب العاجل نهاية للحرب التي تمزق بلدي تمزيقاً طوال ما يزيد على ثلاث سنوات.

ويستحق هذا التكريم بصفة خاصة الأمين العام كوفي عنان، الذي تدخل شخصياً في العلاقات مع الجهات المانحة والبلدان المساهمة بقوات، ولدى الاتحاد الإفريقي فيما بذلوه من جهود حثيثة من أجل السلام في بلدي.

وتتيح هذه اللحظة أيضاً فرصة للإعراب للسفير كامل مرجان، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن التقدير الذي يستحقه. فقد تكللت مهمته على رأس البعثة بالنجاح بعد توفيقه في معالجة عدة مجالات مضطربة، ولا سيما خلال نشر ضباط الاتصال العسكريين في المؤخرة بمختلف مراكز القيادة العسكرية وأثناء نشر المراقبين العسكريين لدى الاضطلاع بالمرحلة الثانية من انتشار البعثة.

وأرحب باسم حكومتي بوصول القائد الجديد،السيد آموس نامانغا نغونغي، على رأس البعثة. ولدي ثقة بأنه سيعمل جاهداً على تطبيق مختلف القرارات والتوصيات الصادرة عن مجلس الأمن بكل صرامة، وعلى تحقيق نشر واسع النطاق وسريع وكامل للبعثة في إطار المرحلة الثالثة من العملية، مثبتاً بذلك جدارته بالثقة التي وضعها الأمين العام في شخصه ومستجيباً لتطلعات الشعب الكونغولي المعروفة.

كما أود أن أزجي التهنئة للميسّر السير كيتوميلي ماسيري على نجاح الاجتماع الذي عقد في غابوروني.

أما أعضاء المجلس، فيدرك الجميع الآن أن مشاركة المجلس والمجتمع الدولي في جهود السلام في بلدي قد أتاحت إحراز تقدم في مجالات عدة. بيد أنه لابد أيضاً من التسليم بأن المجلس كان يمكن أن يحقق المزيد.

فاسمحوا لي أن أذكّركم بأن أنظار المجتمع الدولي الآن متجهة إليكم. ففي مواجهتكم تحدٍ كبير يتمثل في أن تستخدموا صلاحياتكم المخولة بموجب ميثاق الأمم المتحدة لكي تسترجعوا حقوق جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها التي انتهكت طيلة ثلاث سنوات من العدوان الهمجي الذي لا مبرر له.

من واجبكم بالتالي أن تعملوا من وحي قراراتكم ذات الصلة، من القرار ١٢٣٤ (١٩٩٩) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى القرار ١٣٣٥ (٢٠٠١) المؤرخ ١٥ حزيران/يونية ٢٠٠١. كما يتعين عليكم الرجوع إلى المبادئ الأساسية الواردة في إعلان سان فرانسيسكو الصادر في ٢٦ حزيران/يونية ١٩٤٥؛ فهي تشكل أساس ميثاق الأمم المتحدة ذاته وتعرّف شعوب العالم بأسره بسيادة القانون الدولي، وذلك بالتقيد بالاحترام الواجب لكرامة البشر، وحماية الحريات، وتأكيد المساواة بين الدول واستقلالها وسيادتها.

ويكتسب نزع سلاح مدينة كيسانغاني اليوم بالضرورة أولوية أكثر مما كان له في أي وقت مضى. ويلاحظ وفدي بدهشة أن بعض الأفراد في هذه اللحظة بالذات، التي يتطلع فيها الشعب الكونغولي للسلام إلى أقصى درجة، قد اختاروا أن يعطلوا عن عمد عملية السلام في بلدي. فهناك بصفة خاصة ذلك الرفض المستمر لنزع سلاح كيسانغاني من جانب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، بالرغم من قرارات المجلس الكثيرة التي تحثه على ذلك. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية الإحاطة علماً بهذا الرفض وفرض التدابير المحددة في القرارات السابقة على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية-غوما.

ويجب أن تصبح كيسانغاني مجردة تماماً من السلاح، بصفتها شاهدة عيان على استشهاد الشعب الكونغولي ومعاناته، وبصفتها رمزاً سياسياً ومادياً لتجديد واستعادة كرامة شعب بأكمله، وذلك من أجل إزالة آثار الصدمة العميقة التي عاناها الشعب منذ نشوب الاصطدامات الخطيرة في شوارع هذه المدينة بين الجيش الوطني الرواندي وقوات الدفاع الشعبية لأوغندا.

علاوة على ذلك، يلاحظ وفدي مع الأسف أن أحد الأطراف، في انتهاك لقراري المجلس ١٣٤١ (٢٠٠١) و١٣٥٥ (٢٠٠١)، لم يكمل حتى الآن إعادة نشر قواته وفض اشتباكها على طول المواقع الدفاعية الجديدة التي حددتها خطط هراري الفرعية بالرغم من الالتزام الذي قطعه في الدورة الحادية عشرة للجنة السياسية. وقد حال هذا دون اضطلاع حكومتي بمسؤولياتها، ولا سيما فيما يتعلق بإقامة إدارة مدنية في المناطق المجاورة لخط فض الاشتباك التي سيتم الجلاء عنها.

وقد أعاق هذا التسويف المقصود إتمام تنفيذ المرحلة الثانية من نشر البعثة، في حين أن الشعب الكونغولي قد قطع بالفعل شوطاً بعيداً على طريق الحوار وفقاً لروح اتفاق لوساكا. وترى حكومتي أن الوقت الآن مثالي لكي يتولى مجلس الأمن مسؤولياته بشكل كامل ويترجم قراراته الكثيرة بشأن الحالة في بلدي إلى أعمال، وخاصة بأن يصدر أوامره بالبدء على وجه السرعة في المرحلة الثالثة لنشر البعثة، التي يجب أن تواكب انسحاب قوات العدوان وغيرها من القوات الأجنبية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في كل أنحاء أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية - من غوما إلى ماتادي، ومن غبادوليت إلى لوبومباشي، ومن إيكلا إلى كيكويت، ومن مبوجي - مايي إلى يانغامبي ومن كينشاسا إلى كيسانغاني - يعتز الشعب الكونغولي بوحدة بلده، واستقلاله وسيادته الوطنية. لقد أرهقته آثار حرب عدوانية لا طائل تحتها ولا معنى لها فرضت عليه على حين غرة. الاجتماع التحضيري من أجل الحوار بين الكونغوليين، الذي اختتم أعماله في يوم الجمعة الماضي، دليل على رغبة الشعب المتقدة في السلام والتقدم نحو المصالحة الوطنية ونحو ثقافة قيم الديمقراطية كي يتسنى له أن يكون قادرا على بدء أعماله للقيام بالمهمة الشاقة؛ مهمة إعادة تعمير الوطن وفي غضون ذلك ضمان احترام التنوع السياسي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وحسبما يعلم أعضاء المجلس، كانت سياسة العقل المتفتح للحجج والأفكار الجديدة التي أظهرها بلدي منذ تولي اللواء جوزيف كابيلا رئاسة الجمهورية، دليلا لجميع أفراد الشعب الكونغولي على الثقة المتجددة فيما بين جميع الأطراف. وكان وجود حكومتي في اجتماع غابوروني دليلا، إن كان ثمة حاجة إلى دليل، على عزمنا على النظر بصورة جادة في مسألة الحوار بين الكونغوليين.

وحسبما أعلن السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الخارجية، في مؤتمر صحفي عقد في كينشاسا يوم الاثنين، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١، بوسع المرء أن يستنبط، بصورة عامة، من العمل السابق للحوار الذي تم في غابوروني على أن هناك رغبة واضحة في العودة إلى السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية - بداية بانسحاب القوات الأجنبية وبمستطاع المرء أن يستنبط أيضا مناشدة عاطفية ووطنية من أجل الوحدة والانسجام الوطني والمصالحة فيما بين جميع أبناء وبنات جمهورية الكونغو الديمقراطية - شروط من شأنها أن تؤدي في نهاية الأمر إلى إجراء انتخابات حرة تتسم بالشفافية وديمقراطية.

العمل الذي أُنجز في غابوروني أسفر في الحقيقة عن نتائج مشجعة وهامة، بما في ذلك تحديد يوم ١٥ تشرين

الأول/أكتوبر كموعد لبداية الحوار، واختيرت أديس أبابا مكانا لإجراء ذلك الحوار. وإضافة إلى ذلك، تم أيضا وضع النظام الداخلي للحوار الوطني، وجدول أعماله، والإعلان عن انسحاب القوات الأجنبية والميثاق الجمهوري. ويتعين على المجلس الآن أن يؤيد هذه الإرادة وأن يغتنم هذه الفرصة ليضمن انسحاب القوات الرواندية والأوغندية والبوروندية والقوات المحتلة الأخرى من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية على الفور وبدون شروط وبصورة تامة ونهائية. وينبغي القيام بذلك وفقا لأمر الانسحاب المتضمن في القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، كما ينبغي أن يمكن المجلس أبناء وبنات البلد في أن يغسلوا غسيلهم القذر في سرية.

وفيما يتعلق بالاهتمامات المتعلقة بالأمن التي طرحتها البلدان المعتدية، اختارت حكومتي أن تحرم تلك البلدان من كافة التكتيكات الهجومية المضللة الرامية إلى إطالة احتلال أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى تبرير استمرار الأعمال العدوانية، التي تعجل بالمستطاع نهب واستغلال الموارد الطبيعية والثروات الأخرى في بلدي بصورة غير مشروعة.

من أجل هذه الأسباب، وبالرغم من أن بلدي قد هوجم في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، يؤكد بلدي من جديد استعداده بصورة سلمية وشاملة لحسم الصراع الذي بدأته البلدان المعتدية الثلاثة. وليس لدى بلدي جدول أعمال مستتر إزاء تلك البلدان. وأؤكد للمجلس أن حكومتي لن تسمح باستخدام أراضيها كقاعدة للقيام بعمليات لزعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة التي تعيش معها بصورة ودية. ولذلك أعلن أمام المجلس اليوم أن بلدي، الذي ينظر نظرة جادة لمطالب رواندا بشأن الأمن، سيطلب في غضون أيام قليلة إلى السفراء المعتمدين في الهيئة الدبلوماسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليخبرهم بتدابير المعسكرات الضرورية التي اتخذناها في إطار خطط نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن. وسنوجه في الوقت المناسب الدعوة إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن للتصديق على ذلك ولمساعدتنا في تنفيذ تدابير نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن المقترحة بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، لا تزال النقاط التي عرضها السيد روبرتو غارتون المقرر الخاص بعد الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى البلد وثيقة الصلة. هذه بصفة خاصة الحالة فيما يتعلق بالنتيجة التي توصل إليها ومفادها أن الحكومة قد أحرزت تقدما في مجال حقوق الإنسان. وبالرغم من ذلك، لم يخطئ المقرر الخاص عندما شجب الحالة في الأراضي الخاضعة للاحتلال، حيث لا تزال تجري عمليات القتل – عمليات القتل التي عزاها إلى الثوار الكونغوليين وحلفائهم الروانديين والأوغنديين.

وبينما كان معظم الناس يركزون على غابوروني، حيث كانت تجري الأعمال التحضيرية من أجل إجراء الحوار بين الكونغوليين، لم تتوقف عن العمل آلة القضاء التام على الشعب الكونغولي التي تقودها البلدان المعتدية. واستمرت بلا هوادة المذابح وحالات الاختطاف والإعادة إلى الوطن التي يتعرض لها الشعب الكونغولي. ووفقا لبلاغ صحفي صادر عن منظمة غير حكومية تعرف باسم SOS ”كارثة حقوق الإنسان“، التي تعمل في جنوب كيفو، تم إعدام تسعة أشخاص بدون محاكمة في يومي ٢ و ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١ أعدمتهم عناصر الجيش الوطني الرواندي في مدينة أوفيرا. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه من هذه السنة أعدمت القوات الرواندية ١٠٨ أشخاص في تلك المدينة. كان أغلبهم من الشباب الذين تتراوح سنهم بين ٢٠ و ٣٠ سنة، ولكن قتل أيضا أطفال صغار بلغوا سن الثالثة. وقامت عناصر من الجيش الرواندي

مؤخـرا بإلقـاء القبـض علـى مـا مجموعـه ٨٥ مـن الشــباب الكونغوليين. ويشـمل هـذا العـدد اختفـاء ٤٧ شـخصا مـن بوريبا و ٣٨ من كيليبا، في شمال كيفو. ووفقا لوكالة أنباء جهاز تبشيري، تم ترحيلهم إلى رواندا. ونظرا لتلك الجرائم المتكررة التي ترتكبها البلدان المعتدية، يعد الانسحاب على الفور من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية شرطا لا غنى عنه من أجل استعادة السلام وتحسين حالة حقوق الإنسان في ذلك الجزء من البلد.

وفيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، اتفقت جميع التقارير عن الكونغو التي قدمتها وكالات إنسانية على أن الصراع الراهن تسبب في إيجاد ما وصفه وزير الخارجية البلجيكي بأنه أسوأ كارثة إنسانية شهدها العالم على الإطلاق. لقد تسببت ثلاث سنوات من الحرب في دفع بلدي إلى أن يصبح رقم ١٥٢ من بين ١٧٤ من البلدان التي أعدت بشأنها دراسة استقصائية لوضعها في فهرس التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمر الذي يعني إننا هبطنا ١٢ درجة.

ونتائج تلك الحالة معروفة جيدا. لقد مات ما يزيد على ٢,٥ مليون نسمة. وشرد ما يزيد على مليوني نسمة داخليا، معظمهم من الأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم. ويعيش ما يزيد على ١٦ مليون نسمة في حاجة ماسة إلى معونة غذائية، ويفتقر ١٨,٥ مليون نسمة إلى إمكانية الحصول على الخدمات الطبية. ونظرا لهذه الحالة، تطالب حكومتي مجلس الأمن بمراعاة التوصيات وثيقة الصلة جدا التي قدمتها مؤخرا جماعات أوكسفام غير الحكومية ومنظمة إنقاذ الأطفال ومنظمة المعونة المسيحية.

وتطالب حكومتي، التي دأبت دائما على التعاون التام لفتح المسارات الإنسانية، المجلس بأن يزيد الضغط على الذين يواصلون تعويق أعمال المنظمات الإنسانية كي يتسنى تحسين إمكانية وصول العاملين في مجال الشؤون الإنسانية إلى المناطق التي لا يمكن الوصول إليها حاليا إلى حد كبير، كي يتسنى توزيع المساعدة وتعداد المشردين في كل مقاطعة. وسيكون من الضروري أيضا فتح المسارات الإنسانية لاستعادة الصلات التجارية بين كينشاسا والمقاطعات الشرقية والشمالية وفقا لخطة منظمة الأغذية والزراعة.

وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية للحالة، ترحب حكومتي بالمبادرة التي اتخذها مجلس الأمن لطلب مؤسسات بريتون وودز بأن تنفذ ٤٠ مشروع من المشاريع التي تؤتي نتائجها بسرعة في المناطق التي تم فيها وزع فرق تابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه مسألة عاجلة. غير أنه في نهاية المطاف يتعين على المجلس أن يناقش طريقة إدارة الأزمة الراهنة في مرحلة ما بعد الصراع على نحو ملائم في خطط من أجل عودة السلام الدائم.

وفي ضوء التقدم المحرز في المفاوضات فيما بين الكونغوليين - التي يحدونا الأمل جميعا الآن في أن تُجرى في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - بهدف تنفيذ الخطط الواعدة بالخير التي وضعتها اللجنة السياسية من أجل أن تنسحب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية انسحابا تاما، ترى حكومتي أن بدء المرحلة الثالثة لوزع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي ألا يتأخر أكثر من ذلك. كان هذا هو زخم النداء المشترك الذي أطلقه مؤخرا الرئيس جوزيف كابيلا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية في ويندهوك.

وفي الختام، أود أن أؤكد التزام حكومتي بالامتثال لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وكذلك لجميع القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن بشأن الحالة في بلدي. ولذا أناشد المجلس الإحاطة علما بالتصميم الذي أعرب عنه بوضوح في نهاية اجتماع غابوروني من ممثلي جميع الأطراف في المفاوضات

السياسية المشتركة فيما بين الكونغوليين، الذين تكلموا عن الحاجة العاجلة لانسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد وجهوا بالإجماع مناشدة إلى الأمم المتحدة للإسراع بعملية الانسحاب لتمكين الكونغوليين من العمل على إعادة بناء بلدهم.

لقد جعل بلدي حسن الجوار أحد المبادئ الهادية في سياسته الأجنبية، وننوي أن نعيش في سلام مع جيراننا. وكما قال رئيس دولتنا، فخامة الفريق جوزيف كابيلا في الدورة السابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان في جنيف، لا يزال من الممكن لنا أن نبني عالما أفضل لشعوب منطقة البحيرات الكبرى المعذبة. وينبغي أن نستخدم مواردنا الضئيلة في تنمية بلادنا ولصالح شعوبنا، وليس لشن الحروب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل الكونغو الديمقراطية على الكلمات الرقيقة الموجهة اليّ.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل بلجيكا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أتشرف بالتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الشرقية والوسطى المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا والبلدان المنتسبة - تركيا وقبرص ومالطة - تؤيد هذا البيان.

وأود، قبل كل شيء، أن أشكر الأمين العام المساعد السيد العنابي على إحاطته الممتازة.

وإذا كان وقف إطلاق النار، كما أكد، قد بقي متماسكا لعدة أشهر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن التطورات على الطبيعة كانت جزئيا مخيبة للآمال منذ مناقشة المجلس في تموز/يوليه. بيد أن هناك بارقة أمل ترى في تنفيذ اتفاق لوساكا، ونجاح الاجتماع التحضيري للحوار فيما بين الكونغوليين الذي عقد مؤخرا في غابوروني. وقد سلط معظم المتكلمين الضوء على هذا النجاح.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مرة أخرى على أهمية هذا الحوار الذي يعد عنصرا هاما لإعادة إقامة حكم القانون والديمقراطية، والسيادة الوطنية في الكونغو. ويبين حضور الاجتماع من جانب الرئيس جوزيف كابيلا والحركات السياسية وممثلي المجتمع المدني، تصميم الشعب الكونغولي على أخذ زمام مستقبله والعمل معا من أجل إنشاء نظام سياسي جديد. كما يتوج نجاح الاجتماع الجهود التحضيرية للميسر السير كيتوميلي ماسيري وفريقه. ونأمل أن تعطى روح غابوروني حافزا لعملية السلام.

ومما هو معترف به أن غابوروني خطوة أولى فقط. ومن الأهمية بمكان أن تتابع الآن في الواقع وأن يسير الحوار السليم الذي سيبدأ يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا على نحو متضافر وأن يقوي الجوانب الأخرى لاتفاق لوساكا. وقد أظهر الأطراف روحا بناءة. وهي في حاجة إلى الإبقاء عليها وإظهار الشجاعة السياسية والإبداع إذا أريد انتهاز هذه الفرصة التاريخية والاستفادة منها بالكامل. وكما أوضح ممثل المملكة المتحدة، يجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة بصفة خاصة الوقوف إلى جانب الشعب الكونغولي خلال العملية. لقد ساهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالفعل في العمل التسهيلي وهي مستعدة لمواصلة دعمها.

ولا يمكننا أن نهنئ أنفسنا على تقدم مماثل بشأن مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتعويض أو إعادة التوطين. ورغم أن الممارسة معقدة حقا، فإنها تبقى واحدة من أعمدة حسم الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن الاتحاد الأوروبي، على نحو ما أوضحه ممثل فرنسا، مقتنع بأن وجود حل لهذه المشكلة الحساسة من شأنه

أن يكون في متناول اليد إذا أقيم حوار ثنائي مخلص وشجاع بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ورغم الاتصالات الحذرة بين الرئيس كابيلا والرئيس كاغامي، فإن لدينا انطباعا بأن جوا من الريبة لا يزال يسود بين البلدين. ولذلك ندعو الأمين العام - كما فعل متكلمون آخرون، ولا سيما ممثل الولايات المتحدة - إلى أن يناشد الرئيس كابيلا والرئيس كاغامي أثناء رحلته لتنشيط الحوار والسعي إلى حلول مقبولة بصورة متبادلة. وفي الوقت ذاته فإنه من الأهمية القصوى ألا تتلقى القوى السلبية أية مواد أو دعم سوقي.

ومن المهم على نحو مماثل للوصول إلى تسوية شاملة للقضية الكونغولية أن يناقش الرئيس كابيلا والرئيس بيويا وجود ثوار بورونديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن أعمال المجتمع الدولي بشأن احتياجات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتعويض أو إعادة التوطن تحتاج إلى تنسيق، وللأمم المتحدة أن تتولى زمام القيادة. إن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مخولة بالفعل بالمساعدة ضمن حدود مواردها. وطبقا للطريقة التي ستتطور الحالة بها، فإن شكل البعثة وولايتها وقوتها سيتعين أن تتكيف بحيث تتمكن من توفير الدعم الحاسم في تنفيذ خطة دقيقة ومفصلة لذلك الغرض.

ومن أجل تنفيذ اتفاق لوساكا وضعت ترتيبات وصيغ مبتكرة للتشاور والتعاون بين الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبلدان المنطقة. ولقد ثبت أن الاجتماع بين مجلس الأمن ولجنة لوساكا السياسية في شباط/فبراير ٢٠٠١ كان منتجا. وندرك أن من المخطط عقد اجتماع مماثل في المستقبل القريب. ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذا ويأمل بأن يقابل التعاون في نيويورك بالمثل على أرض الواقع بمبادرات خلاقة مثل الموقع المشترك للجنة العسكرية المشتركة ومقر بعثة الأمم المتحدة في كينشاسا.

ويعيد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى تأكيد أن الحل السياسي فقط هو الذي يمكنه جلب السلام إلى الكونغو وإرساء الأساس لإعادة البناء والازدهار الاقتصادي للمنطقة. وسيمكن التخلي عن الخيار العسكري من حدوث زيادة في المعونة والتعاون الدولي. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي عن استعداده لتعبئة موارد كبيرة الحجم. وسنحتاج هذه المساعدة التي يمكن أن تبلغ ما يصل إلى ١٢٠ من ملايين اليورو، على ضوء التقدم الملموس في عملية السلام وفي الحوار الكونغولي المشترك.

وكما ذكرنا هنا معا قبل شهر عقب عرض السفير مرجان، فإن عملية السلام لم تصبح غير قابلة للرجوع فيها. ولقد أثبت الشهر الوسيط أنه مخيب للآمال بصفة خاصة بهذا الصدد. ويكفي ذكر الحالة في كيسانغاني التي لا يزال سلاحها غير منزوع رغم قرارات المجلس، أو الحالة الناقصة لفك الاشتباك أو المشاكل المعنية التي تواجهها البعثة، مثل الهجوم غير المقبول على طائرة مروحية تابعة للبعثة في شرقي الكونغو. ونحن ندعو الأطراف مرة أخرى إلى الاحترام الكامل للالتزامات التي ارتبطت بها طواعية في توقيع اتفاق لوساكا والاتفاقات الأخرى التي تلتها.

ويجب على المجتمع الدولي - ومجلس الأمن بصفة خاصة - الاستمرار في المراقبة الدقيقة للتطورات التي تحدث في الموقع، والتمسك بأية مبادرات تظهر، والتدخل عندما تهدد الحالة بالإفلات من السيطرة. وإن زيارة الأمين العام تعد علامة هامة لتدخله الشخصي وللرعاية التي تستمر المنظمة في إعطائها للصراع في منطقة البحيرات الكبرى. ويتمنى الاتحاد الأوروبي للأمين العام كل النجاح في هذه المهمة ذات الشأن. كما نتمنى كل نجاح للسيد نغونغي،

الممثل الخاص الجديد للأمين العام الذي سيتولى خلال الأيام القليلة المقبلة مهام السفير نونجي الذي أود مرة أخرى أن أزف إليه التهاني والشكر.

وفي أعقاب الزيارات الثنائية التي قام بها في آب/أغسطس ٢٠٠١ الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية، السيد هوبرت فيدرين، ووزيرة الدولة للتنمية الدولية بالمملكة المتحدة، السيدة كلير شورت، سيبعث الاتحاد، من جانبه، إلى المنطقة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ رئيسه الحالي، الوزير البلجيكي للشؤون الخارجية، السيد لويس ميشيل، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي، السيد خافيير سولانا. وتلك الزيارة ستعيد تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي القوي بعملية السلام وتضامنه مع شعب المنطقة الذي طالت معاناته.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل ناميبيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد انجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم، على ترتيبكم هذا الاجتماع الهام. وأود أيضا أن أشكر السيد العنابي على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها هذا الصباح. ولقد كان واضحا من الإحاطة الإعلامية أن هناك تقدما طيبا أحرز على عدد من الجبهات في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإن كانت لا تزال هناك بعض المسائل المثيرة للقلق. وتشمل تلك الشواغل الحالة الأمنية في شرق البلاد والحالة الإنسانية الكئيبة. ونحن نشعر بقلق خاص بشأن معاناة الأبرياء من النساء والأطفال.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالمعونة والتعهدات التي قطعها على نفسه المجتمع الدولي والرامية إلى تخفيف وطأة الحالة الإنسانية والمساعدة على الانتعاش الاقتصادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نثني على صندوق الأمم المتحدة للطفولة للعمل الهام الذي يقوم به في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يواصل، وأن يوسع، مساعدته، في ضوء خطورة الحالة والدمار الواسع النطاق الذي حدث خلال الحرب.

من المهم لجميع الأطراف أن تفي بتعهداتها والتزاماتها وفقا لأحكام اتفاق لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الشأن، فإن الاحتلال المستمر لكيسانغاني من جانب التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية يستحق الشجب، وينبغي لمجلس الأمن أن يبذل قصارى جهده لضمان تجريد مدينة كيسانغاني من السلاح، على النحو الذي دعي إليه في القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠).

كما أوضح السيد العنابي صباح اليوم، فإن انسحاب القوات الناميبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية يجري وفق الجدول الزمني الموضوع ويسير سيرا حسنا.

ووفد بلدي يرحب بالنتائج الناجحة للاجتماع التحضيري للحوار بين الطوائف الكونغولية، الذي عقد في غابوروني، ببوتسوانا. ووفد بلدي يسره أن يلاحظ أن الأطراف تمكنت من الاتفاق على مكان وموعد الحوار. ونحن واثقون بأن النساء والجماعات التي تمثلها ستشارك مشاركة نشطة في الاجتماعات المقبلة. وفي هذا الشأن، نثني على ميسر الحوار، سير كيتوميلي ماسيري، لجهوده الدؤوبة لإنجاح الحوار.

يرحب وفد بلدي بالزيارة المقبلة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة بشكل عام، ويؤيدها تأييدا تاما، ونحن واثقون بأن هذه الزيارة ستوفر دفعة أخرى لعملية السلام. ونرحب أيضا بممثله الخاص الجديد، السيد نغونغي، ونؤيده ونتمنى له أطيب الأمنيات في عمله. ونتعهد بتأييده تأييدا تاما.

وفضلا عن ذلك، يأمل وفد بلدي أن يوافق مجلس الأمن قريبا على المرحلة الثالثة لانتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما نأمل أن يراعي، عند نظره في ولاية وحجم المرحلة الثالثة، حجم الصراع واتساع البلد. ونعتقد أنه يجب على المجلس أن يتصرف بسرعة لتأييد التطورات الإيجابية في عملية السلام.

في الختام، يود وفد بلدي مرة أخرى أن يعرب عن التحية وخاصة للممثل الخاص السابق للأمين العام، السفير مرجان، على عمله الجدير بالثناء الذي قام به من أجل عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): تود رواندا أن تهنئكم، زميلنا وصديقنا، السفير ألفونسو فالديفيسيو، ممثل ذلك البلد الصديق، كولومبيا، على توليكم رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس. ونرحب بالصفة الممتازة لعمل هذا الجهاز، نتيجة مهاراتكم الفكرية والدبلوماسية العظيمة.

إننا نقدر غاية التقدير الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد العنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأعتقد أن هذا التحليل، والمقترحات والآراء التي ترمي إلى تعزيز وقف إطلاق النار في المنطقة وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى تهيئة مناخ يتسم بالثقة المتبادلة تستحق اهتمامنا التام.

إن رواندا ترحب بمبادرات الأمين العام، السيد كوفي عنان، لتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أرجاء منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا السياق، من دواعي الشرف بالنسبة لنا أن نرحب بالأمين العام وحرمه السيدة ناني عنان، وأيضا بأعضاء الوفد الهام الذي سيرافقه إلى كيغالي يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر. ونحن عازمون بقوة على تأييد مساعي الأمين العام، ونأمل أن تكلل بالنجاح كل الجهود التي سيبذلها لحل الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسنسهم بأقصى طاقاتنا.

ترحب رواندا أيضا بنجاح الاجتماع التحضيري للحوار بين الطوائف الكونغولية، الذي عقد في غابوروني، في بوتسوانا. ونهنئ سير كيتوميلي ماسيري، رئيس دولة بوتسوانا السابق على جهوده الحكيمة التي لا تكل التي مرت باختبارات دقيقة المرة تلو المرة، كما يعرف المجلس. ومع ذلك فإن الحكمة سادت.

وإذا كنا سعداء اليوم بنجاح هذا الاجتماع التحضيري للحوار الكونغولي، والذي عقد في غابوروني، فأعتقد أنه كان ثمرة تلك الحكمة التي نعترف بها اليوم، والتي تحلى بها الرئيس ماسيري. ونشكره على ذلك، ونقف جميعا إلى جانبه. إن الفوائد المترتبة على نجاح هذا المؤتمر التحضيري للحوار بين الفصائل الكونغولية لا بد أن تعود، في المقام الأول، إلى الكونغوليين أنفسهم من كافة الانتماءات السياسية، والحكومة، والمتمردين، والمعارضة غير المسلحة، والمجتمع المدني والشعب ككل، دون أي استبعاد سياسي أو عرقي.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ذلك البلد العظيم الذي يبلغ تعداد سكانه ٥٠ مليون نسمة تقريبا، تمتلك قدرات بشرية كبيرة. وهناك مثقفون على مستوى رفيع؛ وأيضا هناك سياسيون موهوبون. ولسوء الطالع، وبعد حكم موبوتو الديكتاتوري الذي استمر ٣٢ عاما، أخرست أصواتهم، أو شلت أو جمدت. والآن، أشرقت الشمس، وعاد إلى الشعب الكونغولي الدفء الإنساني الذي كان من أبرز سماته دائما. والشعب الكونغولي يعمل يدا بيد من أجل

وضع بلاده على المسار الصحيح، بفضل هذا الحوار الكونغولي.

والبلدان التسعة المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هي بالتأكيد المستفيد الثاني من هذا الحوار الكونغولي. ونأمل، نتيجة لهذا الحوار، أن يصبح لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية قيادة سياسية تمثيلية قادرة على تنظيم وإدارة هذا البلد الشاسع وعلى إنشاء آليات لممارسة السلطة السياسية وإبقاء الأراضي الكونغولية برمتها تحت السيطرة.

بهذه الطريقة، سوف يطمئن الكونغوليون والبلدان المجاورة إلى أن ثمة محاورين حكوميين يمكن أن يرتقوا إلى مستوى المهمة المنوطة بهم لإدارة شؤون الأراضي الكونغولية. وبهذه الطريقة، لن تستخدم أراضي الكونغو بعد الآن كقاعدة خلفية تنطلق منها هجمات القوات السلبية، بما في ذلك أولئك الذين خططوا لإبادة الجنس في رواندا وقاموا بتنفيذها، فضلا عن أفعالهم المشينة التي ارتكبوها في البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنها رواندا. وبهذا، أو جانب منه على الأقل، سوف تتأكد سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والمجتمع الدولي هو المستفيد الآخر من الحوار الكونغولي المقبل، إذ أنه سيتنفس الصعداء عندما يرى، أخيرا، نتيجة إيجابية للأزمة الكونغولية، حيث يمكن أن يسود التضامن الدولي للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة البحيرات الكبرى وأفريقيا ككل.

ربما تود، سيدي الرئيس، أن تقول لي إن كل هذا حسن وطيب. وهذا صحيح تماما وجيد أيضا، لكن يجب ألا يغيب عن بالنا للحظة أننا نحن الروانديين كان لنا حوار بين الفصائل الرواندية في أروشا الذي استمر قرابة عامين. وقد تمخض هذا الحوار عن نص ممتاز، هو وثيقة لا مثيل لها كانت رواندا في أشد الحاجة إليها. لكن اللحظة المشؤومة حلت عندما أقدم أحد الزعماء السياسيين في رواندا، هو الرئيس الراحل هابيا ريمانا، على وصف هذه الوثيقة علانية، وبمجرد توقيعه عليها، بأنها ليست سوى قصاصة من الورق. وكان آنذاك يزور إحدى المقاطعات بشمال رواندا، حيث كان يعقد اجتماع عام، وقال خلاله أنه هو وأتباعه، ميليشيا انتراهاموي وأعضاء القوات المسلحة الرواندية السابقة، سينقضون كالبرق ويجرفون كل من يعترض سبيلهم ويحيلونه إلى العدم. وضاع كل شي في لحظة – الوثيقة وكل شيء. وحدث كل ذلك تحت أنظار العالم أجمع.

ونأمل أن ذلك الحدث المشؤوم الذي شهدناه بعد حوارنا – والذي يعزى إلى سوء القيادة السياسية في رواندا آنذاك – لن يتكرر مرة أخرى، أبدا، لجيراننا وأشقائنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا نتمنى لهم كل التوفيق في هذا الحوار الكونغولي، ونأمل أن الاتفاقات التي سوف يوقعونها في الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، ستنفذ جميعها بكامل الإخلاص والانفتاح لما فيه الخير لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشعب الكونغولي ككل.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات الرقيقة الموجهة للرئاسة.

أعطي الكلمة الآن للسيد العنابي للرد على ما استمع إليه من ملاحظات هنا في هذه الجلسة.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): بطبيعة الحال، سأحيل الأمنيات الطيبة التي أعرب عنها أعضاء المجلس إلى الأمين العام وهو يستعد لرحلته إلى كينشاسا وكيغالي يوم ١ أيلول/سبتمبر. وسأبلغ تمنياتكم الطيبة أيضا إلى الممثل الخاص الجديد، السيد نغونغي. وبكل سرور، سأبلغ السيد مرجان بكلمات التقدير التي أعرب عنها أعضاء المجلس وآخرون لما قام به من عمل ممتاز أثناء ولايته.

السؤال الأول، على ما أعتقد، للسفير وارد، وكان يتعلق بمشاركة المرأة الكونغولية في الحوار بين الفصائل الكونغولية. وكما يعرف أعضاء المجلس، فهذه مسألة يعلق عليها الرئيس ماسيري أهمية كبيرة. ولا بد لي من الاعتراف بأنه، على أساس التقارير التي تلقيناها من غابوروني، لم تكن مشاركة المرأة في اجتماع غابوروني على ما يرام. ونأمل أن نداءات الرئيس ماسيري، ونداءات هذا المجلس سوف تلقى آذانا صاغية وأن المرأة الكونغولية ستمثل تمثيلا وافيا في الاجتماع الذي سيعقد في أديس أبابا. ونأمل أن يكون ذلك هو واقع الحال.

السؤال التالي يتعلق بالمساعدة التي يمكن للأمانة العامة أن تقدمها للرئيس ماسيري في تنظيم الحوار المزمع عقده في الشهر القادم في أديس أبابا. ولعل أعضاء المجلس يدركون أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمانة العامة تقدمان الدعم للرئيس ماسيري، من حيث الوظائف أو الدعم السوقي. وأن عددا لا بأس به - إن لم يكن عددا كبيرا - من المشاركين في اجتماع غابوروني قد تم نقلهم جوا على متن طائرات البعثة. ومن المقرر أن يعقد اجتماع مع الرئيس ماسيري يوم ٥ أيلول/ سبتمبر للتعرف على ما يمكن عمله أكثر من ذلك دعما لجهوده، وذلك، بالطبع، في حدود القيود التي تفرضها علينا قواعد الأمم المتحدة ولوائحها وميزانية البعثة. وسنواصل تقديم كل دعم ممكن، لا سيما في مجال الدعم السوقي، لمساندة جهوده، والتي تعتبر ضرورية لتسوية هذه المشكلة.

كان هناك سؤال للسفير إلدون بشأن التخطيط لنزع السلاح وفض الاشتباك وإقرار حل دائم، ويعني بهذه الصيغة الثلاثية نفس ما كان يعنيه زملاؤنا في البعثة الذين كانوا يتحدثون بصيغة مختلفة في إشارتهم إلى نزع السلاح والتسليح وإعادة الإدماج والتوطين والإعادة إلى الأوطان. وأعتقد أن الصيغة التي اشتقها السفير إلدون ربما كانت أقل تعقدا.

وأريد أن أؤكد للسفير الدون على آن بعثة المنظمة، كما هي في الحقيقة مفوضة بذلك بموجب القرار ١٣٥٥ (٢٠٠١)، سوف تستفيد من الفرص المتاحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كلما سنحت. إننا في الحقيقة نعمل على وضع استراتيجية مزدوجة المسار.

أولاً، على المدى القصير، نفعل ما باستطاعتنا لبناء القدرة من أجل تمكين بعثة المنظمة من الاستجابة الفعالة لطلبات نزع السلاح المبكر من الجماعات التي يقال إن الحكومة قامت بالفعل بتجميعها في معسكرين في كاتانغا و باس - كونغو على التوالي. ولكن لم تتمكن حتى الآن بعثة المنظمة من دخول هذين المعسكرين. ومع ذلك فنحن على استعداد للمساعدة في هذا الصدد.

وينظر الجانب الثاني لهذه الاستراتيجية إلى المدى الأبعد. وسوف ترتكز الاستراتيجية على زيادة الوجود في الشرق بدءاً بمثلث كيندو — غوما - كاليمي والانتشار إلى ما وراء ذلك في مناطق شمال وجنوب كيفو. وستشمل هذه الاستراتيجية تنفيذ تدابير لبناء الثقة، التي نشعر أنها ستكون أساسية قبل التنفيذ التدريجي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الوقت الذي نتكلم فيه الآن يكون فريق متكامل للتخطيط قد أمضى للتو الأيام العشرة الماضية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لجمع المعلومات التي نحتاجها من أجل المزيد من التخطيط. وكما يعلم المجلس، لم تكن المعلومات متوفرة من الأطراف حتى الآن، على الرغم من الالتزامات التي تعهدت بها في هذا الصدد. وما فتئ ذلك الفريق يحاول دفع عجلة عملية التخطيط. وسيعودون إلى نيويورك في الأيام القادمة.

يجب أن أكرر أنه في تحليلنا الأخير فإن الجماعات المسلحة التي يجب نزع سلاحها وتسريحها ستحتاج أيضاً لأن تعرف كيف سيتم التعامل معها وما هي الفرص التي ستتاح

لها حتى يعاد إدماجها بشكل مفيد في الحياة المدنية. ولهذا السبب نحن بحاجة إلى ما أسميه إطاراً سياسياً، أو تفاهماً سياسياً أساسيا، بين الزعماء المعنيين، ومعه آلية للتنسيق حتى نتمكن من وضع برنامج يمكن لهؤلاء الناس أن يشعروا بالثقة بإمكانية مشاركتهم فيه. وبالطبع سيكون هناك دائماً عناصر متشددة تكون صلتهم أكثر بالمحكمة الدولية منها بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والذين لا يمكنهم المشاركة. ولكن بالنسبة للآخرين، أعتقد أننا بحاجة إلى وضع برنامج على أساس إطار سياسي يمنح فرصاً وضمانات حقيقية لمن سيتم إعادة إدماجهم وإعادهم إلى أوطانهم أو إعادة توطينهم، كما تقتضي الحالة.

أعتقد أن هذا يغطي أغلب المسائل التي أثيرت.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): أشكر السيد العنابي على تواجده ومشاركته.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.